جـامعـــة محمد بوضياف ـ المسيلـــة ـ

كليــة الحقــوق والعلــوم السياسيــة

قســم العلــوم السياسيــة والعلاقــات الدوليـــة

التنمية الإقليمية المتوازنة

دراسة في الأبعاد والأسس

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدول

تخصص إدارة محلية

الطالب:

عريوة نصر الدين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عبدو مصطفى	أستاذ مساعد أ	مشرفا
عنترة بن مرزوق	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا
عروس ميلود	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية : 2021 – 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أحمد الله عز و جل على منه و إحسانه و عونه على إتمام هذه المذكرة والتي أسأله عز و جل أن تكون فاتحة خير في مساري الدراسي والمهني ، و الصلاة و السلام على سيدنا و حبيبنا محمد خير خلق الله صلوات ربي و سلامه عليه .

إلى أعز ما كنت أملك في هذه الدنيا

إلى روح والدي و روح أمي اللذان أسأل الله عز وجل أن يرحمهما كما ربياني صغيرا

إلى كل أفراد عائلتي زوجتي و أولادي و أخواتي

إلى كل أساتذتي الأفاضل

إلى كل أصدقائي و زملائي و زميلاتي

أهدي لكم عملي هذا المتواضع ثمرة مشواري الجامعي

فلكم مني جميعا كل المحبة ، التقدير ، الشكر و العرفان

و الله المستعان

نصر الدين

الحمد لله الذي مَنَ عليَ بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنت لأبلغها إلا بفضله وإحسانه، فالله عز و جل الحمد هو الذي ألهمني الصبر ، ومدني بالقوة و العزم و الثبات على مواصلة مسيرة طلب العلم التي لا تعرف حدودا و لا تعرف انقطـاعا

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة جدا و أخص بالذكر الأستاذ المشرف " عبدو مصطفى" الذي لم يبخل علي

بالمساعدة و التوجيهات الضرورية و الدعاء لي دوما من أجل إنجاز هذه المذكرة

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

المتواضع و لو بالكلمة الطيبة والابتسامة الصادقة

"إليكـــم مني جميعا أحر التشكرات"

استمارة معلومـــــات

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم: نصر الدين اللقب: عريوة

اسم الأب: عبد الرحمان اسم ولقب الأم: بن سعدي بغيرة

تاريخ الازدياد: 1984.02.10 مكان الازدياد: برج بوعريريج.

رقم الهاتف: 0670.06.38.67

البريد الإلكتروني: adelaviou290@gmail.com

العنوان الشخصي: رقم 27 جزئ 100 قطعة قطاع ب برج بوعريريج.

الباكالوريا:

المعدل: 10.89 الشعبة/التخصص: آداب وعلوم إ. سنة الحصول على شهادة الباكالوريا: 2003

الليسانس:

تخصص الليسانس: تنظيم سياسي وإداري الدفعة/سنة التخرج: 2007

الماستر:

تخصص الماستر: إدارة محلية الدفعة/ سنة التخرج: 2022

المعدل الترتيبي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف: [X] عاطل عن العمل: [ ]

في حالة موظف:

وظيف عمـــومي: X قطاع خاص:

المصلحة المستخدمة: مديرية الشباب والرياضة اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل: متصرف.

الصيغة:

موظف دائم: X موظف في إطار عقود: نوع العقد:

إمضاء الطالـــب /

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عزيوة رفيق الصفة: طالب، أستاذ، باحث

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 112334270 والصادرة بتاريخ 2019/01/18

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة في الأبعاد والأسس.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 27 أوت 2021

توقيع المعني (ة)

مقـــــدمة

تمـــــهيد:

إن التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية يعد خاصية سائدة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بسبب تركز معظم الأنشطة في مناطق معينة و قلتها أو ندرتها في المناطق و الأقاليم الأخرى، مما أدى إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطورا و الأخرى الأقل تطورا ضمن الأقاليم.

إن التنمية الإقليمية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية و المعنوية الهادفة إلى إحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة و تطويرها من حيث المستويات الاقتصادية و الاجتماعية والخدماتية، مما يسهم في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الإقليم الواحد أو أقاليم البلد الواحد ، فضلا عن تحقيقها الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق .

إن إتباع تنمية إقليمية فاعلة تمكن من تطوير المناطق و تقلل التباين المكاني للتنمية بين الأقاليم عن طريق تقليل عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط و الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة والكامنة في الإقليم ، و إقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات و تطوير الزراعة و السياحة فضلا عن إنشاء البني الارتكازية والخدمات المختلفة وتطويرها و التي تعبر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني و قدرته على جذب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بشكل رئيسي على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة وحجم مشكلات التنمية المكانية في الإقليم لذا يلاحظ اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية بين تهجير الأيدي العاملة أو نقل الاستثمارات (هجرة رؤوس الأموال) أو كلاهما، وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، إلا أنها تشترك بهدف أساسي يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تبقى الأساليب والإجراءات المتبعة وفاعليتها لتحقيق الهدف مختلفة أيضا من سياسة لأخرى. و تعد الأنشطة الاقتصادية أنشطة محورية تعتمد عليها الأقاليم والدول في بناء اقتصادياتها و تطوير قطاعاتها الخدمية، لما تمتلك من إمكانية عالية والقدرة الكفيلة لتطوير الواقع التنموي الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، فالتقليم حينما يمتلك نشاطا اقتصاديا متطورا

يكون قادرا على توفير المتطلبات الأساسية للبناء و التقدم لسكانه و يمكنه من رفع المستوى المعيشي لهم و يمكن من خلاله إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية جديدة .ويتوقع أن يتم تطوير في البيئة العمرانية و الخدمية للإقليم و بصور مختلفة ، يحدث ذلك من خلال استثمار الموارد الطبيعية والبشرية و الاقتصادية المتاحة للنشاط التنموي في الإقليم ، و توظيفها لصالحه عندها تنعكس نتائجها و آثارها الإيجابية المختلفة في تنمية الإقليم اقتصاديا ، اجتماعيا وخدماتيا.

إن التباين المكاني للتنمية الذي تعاني منه بعض المناطق و المدن راجع إلى غياب سياسات التنمية الإقليمية الكفؤة و المتكاملة في المراحل السابقة و الاعتماد على العوامل الاقتصادية دون الاهتمام بالنتائج المكانية المترتبة عليها، أثرت تأثيرا كبيرا في حدوث الوفورات الاقتصادية الحضرية و الوفورات الموقعية في مدن دون أخرى و ظهرت مدن كبيرة مهيمنة في تأثيرها الحجمي و الاقتصادي و الوظيفي من جانب، ومن جانب آخر ظهور الوجه الثاني للتنمية غير المتوازنة في مناطق تمتاز بانخفاض مستويات الدخل والمعيشة فيها و ضعف الخدمات الأساسية وفقدانها لعوامل تطورها بسبب ظاهرة استقطاب المدن الكبرى لمواردها وإمكانياتها، فظهرت بذلك مشكلات التنمية المتفاوتة بين مناطق كبيرة تعاني من الضغط على خدماتها وبناها التحتية وتدني مستوى الخدمات المقدمة لحجم سكانها المتزايد نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة غير المخططة ومناطق أخرى فقدت عوامل تطورها واستقرارها . إن تحقيق العدالة المكانية في نشر التنمية في بعض المدن و المناطق لاسيما التي تمتلك العديد من الثروات والإمكانات الطبيعية والبشرية أن تسهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام عن طريق سياسات تنموية إقليمية قادرة على استثمار تلك الإمكانات والقدرات لتحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في تنمية تلك المناطق.

في سياق آخر سعت الدولة الجزائرية جاهدة في الآونة الأخيرة لتحقيق التنمية المحلية في المناطق المحرومة و المعزولة التي تعاني من عدة مشاكل في التنمية المحلية تحت ما يسمى مبدأ تكافؤ الفرص في توزيع المشاريع، حيث تقع هذه المناطق خلف واجهات المدن و مدن الواجهة التي ألقي عليها غطاء من النسيان و استوطنها مظاهر الحرمان و أطلق على هذه المناطق اسم مناطق الظل ، و بعد لقاء رئيس الجمهورية السيد **عبد المجيد تبون** برز هذا المصطلح في الدعاية الرسمية و غير الرسمية ، كما أن هذه المناطق تشترك في غياب

أساسيات العيش الكريم و نقص في التغطية الكهربائية والغاز ، وربط شبكة المياه و كذا الرعاية الصحية .

تشرع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية بالتنسيق مع القطاعات المحلية الأخرى ومع مساهمة المصالح التقنية على المستوى المحلي في نشر حصيلة نشاطها ، خاصة المتعلق بتحسين الإطار المعيشي للمواطنين و التكفل بانشغالاتهم .

أهمية الموضـــــــوع :

إن الأهمية التي تكتسيها هذه الدراسة هي عملية وعلمية .

العلمية : تتمثل في اثر البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية كما أن موضوع التنمية الإقليمية في الجزائر يعد من الركائز الأساسية في تسيير الشؤون العامة المحلية والتي تتصل بالمواطن بصفة مباشرة.

العملية: هي محاولة النظام السياسي منح الثقة بينه وبين المواطن استجابة وتكيف مع التغيرات التي تشهدها الساحة الإقليمية والعلمية والوصول بالتنمية المحلية إلى تقديم أحسن الخدمات للمواطن وضمان ديمومة وسير المرافق العامة المحلية .

مبررات اختيار الموضوع :

لقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع و ذلك لأسباب رئيسية نذكر منها :

الأسباب الموضوعية : التي أدت إلى تناول هذا الموضوع دون غيره هو ارتباط الموضوع بتخصصنا التنظيم السياسي والإداري كما يفيد هذا الموضوع الباحث في توضيح واقع التنمية في الجزائر ،والدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية .بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها التنمية المحلية في تحقيق حاجيات ورغبات المجتمعات المحلية و تعبئة الموارد والطاقات المحلية في سبيل تحقيق التنمية .

الأسباب الذاتية :

- رغبة الباحث لدراسة مثل هذه المواضيع الفاعلة كموضوع التنمية الإقليمية المتوازنة .

- عمل الباحث على مستوى الإدارة المحلية يعد السبب الرئيسي لتناول هذا الموضوع.

أدبيات الدراسة :

من أهم الدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها و الاعتماد عليها ما يلي :

- تم الاعتماد على كتاب الأستاذين الدكتور محمد دلف احمد الديلمي
- و الأستاذ المساعد الدكتور محمد جواد عباس شبع الموسوم بـ : " التخطيط و التنمية الإقليمية ، أسس نظرية و دراسات تطبيقية الصادر عن دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع الأردن 2017 .
- مقال علمي من إعداد الدكتور مهيب كامل فليح و الدكتور فراس ثامر حمودي تحت عنوان :" سياسة التنمية الإقليمية و دورها في نشوء المستقرات البشرية و تطورها " الصادر في مجلة كلية التربية للبنات المجلد 20 ، 2009 التي ركز فيها على الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة حسب التطورات الحديثة في التخطيط المستديم و إيجاد توازن للجوانب البيئية .
- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الطور الثاني، ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تحت عنوان: " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل، دراسة حالة بلدية برج بوعريريج" من إعداد الطالبة فتيحة كرمية، 2021/2020، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج.

إشكالية الدراســـــة :

تؤكد العديد من الدراسات و البحوث على أهمية فهم موضوع التنمية الإقليمية وهذا راجع التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطورا و الأخرى الأقل تطورا ضمن الأقاليم أو ضمن إقليم البلد الواحد من خلال دراسة مجموعة من الآليات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية .

بنـــاء على ما سبق يمكن طرح الإشكاليـــة التالية:

- ما مدى إمكانية تجسيد التنمية الإقليمية المتوازنة في ظل الأطر التنموية المطروحة في الجزائر ؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهو المفهوم الحقيقي و الفعلي لمصطلح التنمية الإقليمية على المستوى المحلي ؟
- ماهي أبعاد و أسس التنمية الإقليمية على المستوى الإقليمي ؟
- ماهي أهم الآليات المساعدة على تحقيق التنمية الإقليمية ؟

حدود المشكلة :

- الحدود الموضوعية : لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية الإقليمية المتوازنة من خلال دراسة في الأبعاد و الأسس .
- الحدود المكانية: لقد تم إسقاط الجانب النظري في هذه الدراسة على الجزائر .
- الحدود الزمنية: لقد تمت هذه الدراسة خلال الموسم الدراسي 2021-2022 و ذلك ابتداء من شهر مارس إلى غاية شهر سبتمبر .

فرضيات الدراسة:

للبحث في هذه المشكلة التي تطرحها الدراسة وللإجابة على مختلف الأسئلة الفرعية قمنا باقتراح فرضيات كحل مؤقت لهذه المشكلة، وقد جاءت الفرضية الرئيسية كالآتي:

- إن التباين المكاني للتنمية الذي تعاني منه بعض المناطق والمدن راجع الى غياب سياسات التنمية الإقليمية الكفؤة و المتكاملة.

و تندرج تحت هذه الفرضية بعض الفرضيات الفرعية منها :

- أسلوب قيادة التنمية المحلية الحالية على المستوى الإقليمي .
- الفرضية الثانية: الأقلمة أسلوب ناجع لقيادة التنمية المحلية .
- رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مجال تفعيل التنمية الإقليمية إلا أن هناك العديد من العقبات و الصعوبات التي هي بحاجة إلى معالجة من اجل تعزيزها واقعيا .

منهجية الدراسة :

ماهو معروف أن تطور العلوم مرهون بتطور المناهج و هنا يقول ديكارت : " لا نستطيع أن نفكر في بحث حقيقة ما إذا كنا سنبحثها بدون منهج ، لان الدراسات و الأبحاث بدون منهج تمنع العقل من الوصول إلى الحقيقة ". [1]

و المقصود بالمنهج جملة العمليات العقلية و الخطوات العملية التي يعتمدها الباحث للكشف عن الحقيقة .[2]

لمعالجة الموضوع تم استخدام المناهج التالية :

المنهج الوصفي : يعرف بأنه : " أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة و ذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية و بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة ".[3]

وقد تم استخدام هذا المنهج لان موضوعنا يحتاج إلى الوصف و التحليل و الكشف عن العلاقات و فحصها للوصول إلى استنتاجات و توصيات تساهم في فهم الواقع و تفسيره.

المنهج التاريخي : الذي من خلاله تم إبراز المراحل التاريخية لنشأة التنمية المحلية .

منهج دراسة الحالة : من خلال التركيز على دراسة موضوع التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال الأبعاد و الأسس بالتركيز على حالة الجزائر .

محاور الدراسة:

تقوم دراستنا بتناول موضوع التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال دراسة في الأبعاد والأسس حيث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

[1] عبد المجيد ابرهيم ، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ، عمان ، مؤسسة الوراق ،2000 ، ص 60 ،.
[2] علي محمد ذياب ، المدخل و المنهج في الدراسات الجغرافية البشرية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 26 ، العدد الثالث و الرابع ، 2010 ، ص 826
[3] محمد عبيدات ، محمد أبو ناصر و أخرون ، منهجية البحث العلمي ، ط é ، عمان ، دار وائل للنشر ، 1999 ، ص 35 .

الفصل الأول تم التطرق فيه إلى التنمية الإقليمية ، الأبعاد و الأسس و تم تخصيص مبحثين للفصل الأول ، المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنمية الإقليمية من خلال تعريف التنمية وعوامل نشأتها ، الإقليم والإقليمية و إبراز أهم متطلبات التنمية الإقليمية .

أما المبحث الثاني فقد خصص إلى أبعاد و أسس التنمية الإقليمية و كذا أهم النظريات المفسرة للتنمية الإقليمية .

أما الفصل الثاني فقد عالج التنمية الإقليمية المتوازنة في ظل الآليات الجديدة للدولة الجزائرية ، وتم تخصيص ثلاث مباحث للفصل الثاني .

المبحث الأول فقد تناول الآليات السياسية و المبحث الثاني تناول الآليات الاقتصادية أما المبحث الثالث فقد تناول الآليات الاجتماعية .

تحديد المصطلحات:

التنمية الإقليمية المتوازنة : هي العملية التي تهدف إلى تحقيق النمو بمختلف أشكاله بأكثر كفاية ممكنة وذلك باستخدام الموارد الإنتاجية و الإمكانات الإدارية والتنظيمية المتاحة على المستوى الإقليمي وتستهدف تحقيق أعلى معدل نمو تذوب معه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم .

صعوبات الدراسة:

يصاحب كل بحث أو عمل جملة من الصعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهناها في هذا المجال:

- قلة المراجع المختصة في موضوع التنمية الإقليمية المتوازنة و خاصة الكتب العلمية .
- صعوبة التنقل إلى المكتبات، الجامعات داخل وخارج الولاية للحصول على المصادر المختصة في هذا الموضوع بسبب جائحة كورونا كوفيد 19 .

الفصـــــــــل الأول

التنميـة الإقليميـة، الأبعاد و الأسس

تمهيـــــــــــد :

إن التنمية هي تلك العملية التي تتطلب تعديلات اقتصادية ، اجتماعية وثقافية بهدف تحقيق حياة أفضل للأفراد من خلال تلبية حاجياته الضرورية ورفع مستوى معيشته ، و عليه فإن التنمية المحلية و بمختلف مستوياتها و أبعادها تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق نمو اقتصادي يسمح بتحسين الإطار المعيشي للمواطن .

ولتحقيق تنمية محلية لابد من مؤسسات و فاعلين محليين لهم المعرفة الجيدة بالواقع المعاش و النقائص الواجب تصحيحها ، وهنا يظهر جليا الدور الذي تقوم به البلدية من خلال صلاحياتها الواسعة المسندة لها من طرف المشرع الجزائري و كذا مشاركة الساكنة المحلية في تحديد الأولويات و تطويرها و متابعتها، فالبلدية تعتبر مكانا لالتقاء التطلعات الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين ، و هي بمثابة همزة وصل بين المواطن و الحكومة .

يعد موضوع التنمية من المواضيع البالغة الأهمية و عليه فان الدراسة في هذا الفصل تعددت الى الحديث عن ماهية التنمية وعوامل نشأتها كمبحث أول ثم الحديث عن ماهية التنمية المحلية التي هي شكل من أشكال التنمية كمبحث ثاني .

المبحث الأول : الإطـــــار المفاهيمـــي للتنميـــة الإقليميـــة

المطلب الأول : تعريـــف التنميـــة و عوامل نشأتها

- **البدايات التاريخية لمفهوم التنمية :**

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير "آدم سميث" في كتابهّ بحوث حول طبيعة و إثبات ثروة الأمم الذي تم نشره في سنة 1776 [1] حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية، مع تقديمه لجملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية تتمثل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية وتقديم تقني وسياسة للتراكم واقتصادية تقوم على أساس تحقيق التوازن الثابت خدمة للطبقة البرجوازية

[1] نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنميةّ دراسة في اجتماعيات العلم الحديث، ط1 ، الإسكندرية (مصر)،دار المعرفة الجامعية، ، 1996 م، ص 146 .

الصاعدة وما إن انتصرت هذه الطبقة وسيادة المذهب الحر حتى أهمل علم الاقتصاد قضية التخطيط والتنمية.

غير أن فكرة التنمية عادت للظهور أول مرة سنة 1944م[1] في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية ،لتقوم الفكرة لتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الاجتماعي والاقتصادي وتزويدهم بمجموعة من المهارات اللازمة ويتضح هذا الحرص على العرض التاريخي لمفهوم التنمية ، كونه نشا و نمى في كنف الاستعمار و حرص باستمرار على استبعاد التغيير الثوري في علاقات الإنتاج أو بناء القوة ، كما حرص على تجزئة عملية التنمية بجعلها حركة محلية منفصلة على البناء القومي ولا تنبثق عن تخطيط سيادي و في دوائر الأمم المتحدة ، فقد ظهرت تنمية المجتمع لأول مرة سنة 1950 ، و بدا الاتحاد الدولي لتنمية المجتمع عمله في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1953 ن وقد اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي للاتحاد في مايو 1955 قرار يعتبر فيه منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية و المتخلفة، و قد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منظمة سنة 1955 م، آخذا بعين الاعتبار تصميم هذه العملية بهدف خلق ظروف التقدم الاجتماعي و الاقتصادي عن طريق المشاركة الإيجابية للأهالي، و بالاعتماد الكامل على مبادراته بقدر الإمكان، و قد وجد الباحثون في الأمم المتحدة على ان التعريف الصادر تعريفا ناقصا أدى إلى التفكير و إصدار تعريفا أكثر شمولية سنة 1956 م و المتضمن : "أن تنمية المجتمع تشير إلى العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في المجتمعات المحلية ، و تحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي و يشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسيين هما:

[1] يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية، ط1 ،بيروت (لبنان)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث1985م، ص 11.

1- مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم .

2- توفير ما يلزم من الخدمات الفنية و غيرها بطريقة من شأنها تشجيع مبادرات والمساعدات الذاتية ، و المساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية .

وبقي التعريف السابق بمثابة التعريف الرسمي للتنمية الى غاية سنة 1963 م[1] تاريخ صدور دراسة جديدة بعنوان: " تنمية المجتمع و التنمية القومية و التي حاولت تحديد مفهوم للتنمية الاجتماعية بأنها العملية التدريجية لتطوير و تنمية قدرات أهالي المجتمع المحلي بواسطة الموارد الفنية المالية و الحكومية ، وأن عملية التنمية تستهدف العمل مع الجماهير من خلال ثقافتهم تحقيقا لدفع العمل الإنمائي من الداخل ، وقد حاولت الدراسة السابقة في بعض فقراتها اختصار عمليات التنمية على العمل التنظيمي والتربوي ، حيث تشير إلى أنه يمكن وصف تنمية المجتمع بدقة بأنها عملية تربوية تنظيمية ، ذلك أنها في نهاية المطاف مجموعة من الإجراءات لتطوير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي ، و تشجيعهم على تقبل الأفكار الجديدة و اكتساب النافعة والمهارات العلمية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات ، و تختلف التنمية في دائرة الدول المتقدمة عنها في الدول الفقيرة، ففي العالم الأول تكمن الجهود المبذولة في زيادة تحقيق الرفاهية و معالجة ظاهرة الفقر الثانوي الذي ينجم عن مشكلات التقدم، غير ان الجهود في العالم الثالث تنصب على تحديد أسباب التقدم وشروط تحقيق هذا العمل على مجابهة ما يطلق عليه " رالف بيريز" الفقر الدولي ، فالتنمية في الدول النامية تعني تغيير نمط الحياة فهي إذن نوع من أسلوب التغير الحضاري و الذي يوفر في الأفراد و الجماعات والمجتمعات القوي المحركة الذاتية لتولي المسؤولية ويجعل كـــل نمو نابع من الذات، ثم تغيرت و تطورت المفاهيم للتنمية مع مرور الوقت حين وصولها إلى ما يعرف بالتنمية المستدامة خاصة بعد مؤتمري (ستوكهولم وري ودي جانيرو) على التوالي (1972 و 1992) ،وفكرة (جوزيف شنبيتر) في كتاب نظرية التنمية الاقتصادية .

[1] يوسف عبد الله صايغ، نفس المرجع ، ص ص 13 ، 16 .

- **المفاهيم التقليدية للتنمية :**

بعد التأصيل التاريخي للتنمية، وبحسب رأي المفكرين فإن للتنمية مفاهيم تقليدية، وأخرى حديثة وعليه تتمثل المفاهيم في النظرة المادية إلى مضمونها إذ من خلاله تعد التنمية عبارة عن حاجات مادية للإنسان يتعين تلبيتها كحاجته إلى المأكل والملبس[1]، ووفقا لهذه النظرة كانت التنمية لا تتجاوز في نطاقها الاقتصادي التقليدي كونها عملية تتم بموجبها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، ولعل ذات المفهوم هو المعتمد في النماذج التنموية المختلفة لما يسمى سابقا منظومة العالم الثالث أو النامية ، ورثت عقب استقلالها أوضاعا اقتصادية واجتماعية وسياسية في غاية التعقيد لم يكن لها أن تتجاوزها، وقد أضحت اقتصادياتها تواجه قضايا مثيرة الاحتياجات المتزايدة والتبعية للخارج في الميادين الاقتصادية والتقنية والمالية وحتى الثقافية، وذلك يشكل تهديدا حقيقيا لوحدة الشعب وتماسكه وإمكانية تشكيل تصور مشترك لبعث الطموح وبناء الأصل المشترك، و مما زاد في اتساع دائرة بؤس الدول النامية اعتماد الكثير منها على الصناعة باعتبارها بوابة لامتلاك التكنولوجيا والتحكم فيها و تطويرها، ومن ثم تطوير توفير متطلبات السوق المحلية من سلع وخدمات وامتصاص البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وغيرها، وكان ذلك الاهتمام على حساب قطاعات أخرى تشكل العمود الفقري لاقتصاديات بعض الدول كالزراعة والصناعات ذلك جعل النظرة لمفهوم التنمية ترتكز على الجانب المادي للإنسان وكانت الفكرة السائدة وفق النظرة تقول بأن الإنسانية يجب تقييمها بما تنتجه ، ومن ثم فإن التنمية وفق ذات المنظور قد أغفلت جوانب لها دورها الجوهري حياة الإنسان حاضرا ومستقبلا وبعبارة أخرى إن الإمكانيات المتاحة التي يمكن تسخيرها للأجيال الحاضرة فقط لإشباع حاجاتها ، وإنما يجب التفكير في كيفية استفادة الأجيال القادمة أيضا، وهذا ما يعبر عنه بالتنمية المستديمة والتي تمثل التطور الحاصل على مستوى مفهوم التنمية.

[1] سعيدي الشيخ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، مكتبة الرشاد للمباعة والنشر والتوزيع، ّس رسالة دكتوراه، جامعة " الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2007، ص 20.

- **المفاهيم الحديثة للتنمية :**

قد اختلف المفكرون في إعطاء مفهوم جامع مانع للتنمية باختلاف مدارسهم، وعلى ضوء ذلك فإنه يتمثل المفهوم الحديث للتنمية حسب الأستاذ "علي غربي[1] : "في أنها عملية معقدة و شاملة تضم جميع الجوانب مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى و الدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب عن ذلك من أنظمة تتداخل تفاعالتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة. "وكذلك تعريف الدكتور "محمد شفيق[2]: إن التنمية تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته، و إزالة العقبات و تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات و الطاقات لتحقيق التقدم و النمو ". وتعريف الأستاذ "منير محمد حجاب"إن التنمية من الناحية الحضارية تعني تغييرا أساسين في كل أنماط الحياة السائدة، و يتبع هذا بتغيير نوعي و كمي في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع " .

وتعريف الفقيه "فرانسوان بيرو :"على أنها مجموعة من التغيرات التي تحدث في الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية التي تسمح بزيادة حقيقية في الناتج القومي، مع شرط تفوق معدل النمو في الدخل القومي على معدل نمو السكان قصد ضمان استمرارية الزيادة في متوسط الدخل الفردي، وأن تركيز التنمية على قطاعات اقتصادية هامة تعبر عن التقدم و تمثله فهي كما أقر "كين ديبرجي" زيادة في الناتج القومي في فترة معينة قترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجية وتنظيمية في المؤسسات القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها[3]."

[1] جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر "بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"، ط1،الجزائر،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ، 2014،ص 14.

[2] سليمان الريشاي، "التنمية الاجتماعية "دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"،ط1 ،الإسكندرية (مصر)،المكتب الجامعي الحديث، 1993م، ص 19 .

[3] محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط2 ،القاهرة(مصر)، دار الفجر، 2000 م ، ص 32.

التنمية هي: "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى".[1]

وهي "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة.[2]

وحسب الأمم المتحدة هي: "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.[3]

أي هي "توفير عمل منتج و نوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب و هو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية و الدخل و تطوير للمقدرة البشرية، و حسب هذه الرؤيا فان هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم و هكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات و ليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي، و يبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية و لكن تحتوي أيضا على العلم و الثقافة و حق التعبير و الحفاظ على البيئة و ممارسة الأنشطة و حق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية و المقبلة.[4]

عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين و جهود السلطات العمومية للدولة للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة بمنظومة شامل ومتكاملة [5] و نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها بحيث يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه " تنمية المجتمع في

[1] مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1 189.ص، 2007
[2] عبد الرحمان تمام أبو كريشة ،علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003 ،ص37
[3] محمد شفيق، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، 3 الإسكندرية، 1998 ،ص13
[4] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 4 19 .ص، 2007
[5] حسين عبد القادر ، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2012 ،ص 5 .

الدول النامية " بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي و جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي [1] .

وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شانها تشجيع المبادرة و المساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع و جعل هذه العناصر أكثر فعالية .[2]

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية و المادية المتوافرة و زيادة تلك المصادر كما و نوعا و تطويرها لما يعود النفع على جميع الأفراد ، مع ضمان استدامة هذه المصادر ، و يبقى العنصر البشري و تطويره ماديا و ثقافيا و روحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية .[3]

لقد أصبح جمهور المفكرين و الباحثين يتناولون موضوع التنمية المحلية كل وفق اختصاصه حيث عرفت التنمية المحلية بأنها : " العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و العمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم و تمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي ."[4]

[1] فتيحة كرمية ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل ، دراسة حالة بلدية برج بوعريريج ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الطور الثاني في ميدان العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2021/2020 ، ص 36 .

[2] جمال زيدان ، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع ، الجزائر ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2014 ، ص 17 .

[3] شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010 / 2011 ، ص 75 .

[4] سامية محمد جابر و أخرون ، علم اجتماع المجتمعات الجديدة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000 ، ص 15 .

المطلب الثاني : الإقليـــــم و الإقليميـــــة

مفهوم الإقليـــــم :

يمثل الإقليم جزء معين من سطح الأرض لـه خصائصـه و مميزاتـه ، و يكتسب الخصـائص من عدة عوامل جغرافية تعمل مجتمعة علـى تكوين الشخصية الإقليمية للمكـان فتجعلـه يختلـف عن سائر الأمكنة ، أو على الأقل تكون له صفات تميزه عن غيره من الأماكن .

و يعـرف مكنـزي mekenzi : " الإقلـيم علـى أنـه وحـدة جغرافيـة تتوحـد فيهـا أوجـه النشـاط الاجتماعية و الاقتصادية للسكان حول مركز بؤري اقتصادي و إداري " .

يرى الجغرافيون بأن الإقليم الجغرافي يعني منطقة تمتاز بوجود ظـاهرة جغرافيـة أو أكثـر تمتـاز بصفة التجانس و بالتالي تكون هناك عدة أقاليم جغرافية حسب التجانس للظاهرة أو الظواهر فـي ذلك المكـان ، فنطلـق تسمية لإقليم البحـر المتوسط كونـه تتجـانس فيـه الخصـائص المناخيـة ، أو الإقليم الجبلـي للتجـانس فـي الخصـائص الطبوغرافيـة و نطلـق تسمية إقليم الهضـبة الصـحراوية لوجود تجانس في الخصائص الطبوغرافية و الخصائص المناخية .

فالإقليم (region) منطقة ممتدة ذات خصائص تميزها من الناحيـة الطبيعيـة أو الاقتصـادية عن الأقاليم المجاورة ، و يمكن أن يشمل الإقليم منطقـة أو أكثـر دون تحديده حسب الحـدود الإداريـة أو يمكـن أن يتحـدد بحسـب الحـدود الإداريـة للمنـاطق والأقـاليم ، و تكـون مسـاحته جـزءا مـن محافظة أو محافظة من دولة وقد يتضمن دولة بأكملها.[1]

المواصفات العامة لتحديد الإقليم :

يعد الإقليم الوسيلة الأساسية في دراسات الجغرافيين و المعنيين بـالحيز المكـاني ، لمـا يمثلـه من أداة لمناقشـة تفسـيراتهم العلميـة للظـواهر و توزيعهـا و العلاقـات التـي تـربط احـدها بـالأخرى وتوضح أسباب التباينات الحاصلة فيما بينها و جمع التشابه منها في مساحة محددة من الأرض، فضلا عن ذلك فإن الطريقة التي يتم من خلالها تحديد الإقليم تتفق مـع الأسس الهامـة التـي يقوم عليها علم الجغرافيـة و التـي تستند علـى دراسـة الظـواهر الطبيعيـة و البشرية و العلاقـة بينهـا ،

[1] محمد دلف احمد الديلمي، محمد جواد عباس شبع، التخطيط والتنمية الإقليمية أسس نظرية ودراسات تطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017، ص48،49.

وهذه الحقيقة تدفع بالجغرافيين الى تقسيم المساحة الواسعة من سطح الأرض إلى مجموعة من المناطق و الأقاليم لتساعد في دراستها دراسة علمية للإجابة عن أسئلتها و حل مشكلاتها .

و يمكن إجمال المواصفات العامة للأقاليم بما يأتي :

1- إن الإقليم هو جزء معين من سطح الأرض له مساحة و لكن دون شرط لتحديد مساحة هذه الأرض و بالتالي لا يشترط فيه الشكل المساحي فقد يكون منتظما أي مربعا أو مستطيلا أو دائريا و قد يكون شكلا غير نظاميا و قد يكون صغيرا أو كبيرا حيث يحدد بمدلولات خصائصية .
2- أن تتوفر في الإقليم خاصية جغرافية أو أكثر تميزه عن غيره من الأجزاء الأخرى المحيطة به أو حتى البعيدة عنه أو يمكن أن يكون جزء من إقليم واسع أو أنه لإقليم في مجال معين و قد يتميز من بأكثر من خاصية واحدة أي قد تتوفر فيه خاصيتان متنافستان أو خواص متنافسة في مجال أرض محددة .
3- يشترط في الإقليم قدر ممكن من التناسق أو التشابه بين أجزائه لتجعل منه إقليما سهليا أو جبليا أو جافا أو ممطرا ... و غيرها وأن يتوفر له مجموعة من المتغيرات و المكونات المتجانسة التي تضفي الإقليم تفردا و توحدا .
4- أن يكون في الإقليم الحد الأدنى من السكان القادر على استثمار الثروات الطبيعية و البشرية إلى مستوى حاجته على الأقل و يشمل هذا السكان التوزيع البشري في مستوطنات ذلك الإقليم و بمستوى يسمح لتغطية الحاجة الإقليمية الذاتية و يستجيب إلى متطلبات الخدمات الواجب توفرها لذلك العدد من السكان .
5- هناك تفاهم و تنسيق بشري بين مختلف الانتماءات البشرية لسكان الإقليم .
6- لابد من وجود حدود للإقليم و يمكن تمثيلها بحدود إدارية فيجب أن تأتي الحدود الإدارية بأقل التأثيرات السلبية التي يمكن أن تواجه حركة السكان العامة و نشاطاتهم المختلفة و مشاكل حياتهم اليومية و أن تكون تلك الحدود متناغمة مع الظواهر الطبيعية لتحديد أرض ذلك الإقليم .
7- أن يكون للإقليم نواة مركزية (عاصمة إقليمية) فيها أكبر تجمع لسكان الإقليم تساهم و بشكل فعال في الاستجابة لمتطلبات السكان المختلفة من خدمات إدارية و تنظيمية و

مادية ، لتمثل قطب التنمية الذي سيقود عملية التنمية داخل الإقليم في مراحلها الأولى ، حتى يتسنى ظهور أقطاب تنمية إقليمية فرعية أو صغرى داخل الإقليم التخطيطي تشارك في عملية التنمية . [1]

8- أن تتوفر في أحد الأقاليم أو بعضها قدرات ذاتية تجعل الإقليم في موقع يؤهله إلى التحكم في الأقاليم الأخرى المجاورة له و حتى البعيدة عنه .

9- أن يتمتع الإقليم بقدر من التباين غير المخل الذي يوفر للإقليم التكامل العناصري والعضوية الملائمة المطلوبة لتنفيذ الخطة الإقليمية .

10- الأفضل أن يتفق التقسيم الإداري مع الإقليم التخطيطي لاسيما في وحداتها الكبرى و يمكن أن يشمل الإقليم التخطيطي على وحدات تخطيطية أو أقسام إدارية صغرى . [2]

تعريـــــف الإقليميـــــة :

- تصف الإقليمية مجموعة من الفلسفات السياسية التي تعطي الأولوية للإقليم المحلي على أي شيء آخر. تدعم الإقليمية بشكل عام الإنتاج والاستهلاك المحلي للبضائع، والسيطرة الإقليمية على الحكومة، وترويج التاريخ المحلي، والثقافة الإقليمية، والهوية الإقليمية. يمكن مقارنة النزعة الإقليمية مع الجهوية والحكومة المركزية، يمكن أيضًا أن توجد نفس الفلسفات معًا في الدولة المركزية.
- يمكن أن تشير الإقليمية أيضًا إلى مقاربة منهجية لتنظيم حكومة وطنية للحفاظ على الحكم الذاتي المحلي بدلًا من إتباع النمط المعتاد المتمثل في أن تصبح الحكومة والسلطة السياسية مركزية بمرور الوقت.
- هناك صلات مهمة بين الإقليمية والديمقراطية التداولية على المستوى المفاهيمي ، يتعلق هذا بشكل رئيسي بالهدف الديمقراطي المتمثل في إشراك المواطنين في القرارات المؤثرة عليهم. وهو ما سيشجع على مشاركة ديمقراطية وسياسية أقوى، وسيوسع نطاق التواصل في المجال العام.

[1] محمد دلف احمد الديلمي، محمد جواد عباس شبع، مرجع سابق ، ص 52 .
[2] محمد دلف احمد الديلمي، محمد جواد عباس شبع، مرجع سابق ، ص 53 .

الإقليمية و الفلسفة السياسية :

ترتبط الإقليمية كفلسفة بمبدأ التبعية حيث وجد الإقليميون أنفسهم مرارًا وتكرارًا في أوائل القرن الحادي والعشرين في جانب منتقدي العولمة. تنتشر أشكال مختلفة من الإقليمية داخل الحركة الخضراء. وفقًا لمقال نشر في «الاشتراكية الدولية»: تسعى الإقليمية من هذا النوع إلى الاستجابة للمشاكل التي أحدثتها العولمة، وتزامن هذا مع دعوات لتقليل التجارة الدولية إلى الحد الأدنى، والسعي لإنشاء اقتصاديات معتمدة على الاكتفاء الذاتي المحلي فقط .

يعتقد بعض الإقليميين أنه ينبغي تنظيم المجتمع سياسيًا على أسس مجتمعية، فيكون لكل مجتمع الحرية في إدارة أعماله الخاصة بأي طريقة يراها أفراده مناسبة. يُعرَّف حجم المجتمعات ليكون أفرادها مألوفين ومعتمدين على بعضهم البعض، وهو تقريبًا حجم بلدة أو قرية صغيرة.

يزعم إدوارد جولدسميث المحرر السابق لمجلة عالِم البيئة (The Ecologist) في إشارة إلى الإقليمية أنه لا يمكن حل المشاكل التي تواجه العالم اليوم إلا من خلال استعادة عمل تلك النظم الطبيعية التي كانت تلبي احتياجاتنا من قبل، أي من خلال الاستغلال الكامل للموارد التي لا تضاهى وهي الأفراد والأسر والمجتمعات والنظم الإيكولوجية، والتي تشكل مجتمعة المحيط الحيوي أو العالم الحقيقي .

صرح "أونيل" المتحدث باسم مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي لفترة طويلة من قبل أن كل السياسات إقليمية وفي النهاية كتب كتابًا بعنوان: " كل السياسة إقليمية والقواعد الأخرى للعبة " .

الإقليمية ودول العالم الثالث :

يهتم العديد من الإقليميين بمشاكل تطور دول العالم الثالث كما يؤيد الكثيرون ضرورة أن تهدف دول العالم الثالث إلى الاعتماد على سلعها وخدماتها الخاصة للهروب مما يعتبرونه علاقات تجارية غير عادلة مع الدول المتقدمة. يدعي "جورج مونبيوت" أن هذه الفكرة لا تدرك حقيقة أنه حتى لو حصلت دول العالم الثالث في أغلب الأحيان على صفقة جيدة فيما يخص العلاقات التجارية، فإن رفض التجارة بالكامل سيكون بمثابة ضربة كبيرة للدول المتقدمة، فهي في حاجة إلى العائدات الاقتصادية القادمة من التجارة .

أيضًا يعارض بعض الإقليميين الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. إذ يدّعون أن واحدة من المشاكل الناتجة عن هذه الهجرة هي استنزاف الموارد الفكرية للبلدان الفقيرة، وهو ما يسمى هجرة الأدمغة .فمثلًا تشير التقديرات إلى أن بلغاريا في العقد الماضي فقدت أكثر من خمسين ألفًا من العلماء المؤهلين والعمال المهرة من خلال الهجرة كل عام. حوالي خمسهم كانوا متخصصين حاصلين على تعليم عالي في الكيمياء والبيولوجيا والطب والفيزياء .

الإقليمية والنشاط المحلي :

عادة ما تصف الإقليمية التدابير الاجتماعية أو النزعات التي تؤكد أو تقدر الظواهر المحلية والصغيرة. وهذا على عكس الأطر الكبيرة الشاملة للأفعال أو المعتقدات. وبالتالي يمكن أن تتناقض النزعة الإقليمية مع العولمة، وفي بعض الحالات يكون للناشطين الإقليميين اتفاق مع المعارضة للعولمة التي تقودها الشركات. يمكن أن تكون الإقليمية جغرافية، ولكن هناك أيضًا روابط عابرة للحدود. غالبًا ما تُنظّم الحركات الإقليمية لدعم الشركات المحلية المستقلة والمنظمات غير الربحية. على الرغم من أن محور هذا الجانب من النشاط المحلي يدور غالبًا حول حملات شراء المنتجات المحلية، ودعم الزراعة والغذاء المحلي، والبنوك المحلية، فإن بعض المنظمات والشركات تجمع أيضًا بين هدف زيادة الملكية المحلية وأهداف الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية[1].

المطلب الثالث: التنمية الإقليمية ومتطلباتـــــها

تعريف التنمية الإقليمية:

التنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية و المعنوية الهادفة إلى إحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة و تطويرها من حيث المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية و الخدماتية و الثقافية، مما يسهم في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الإقليم الواحد أو أقاليم البلد الواحد فضلا عن تحقيقها لنوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق، وإن التنمية الإقليمية تعتبر أسلوب من الأساليب التخطيطية حيث تعتمد على الإقليم أو المنطقة التي تتخذها مكانا لها وقد عرفت بتعاريف كثيرة منها: (صيغة العمل التخطيطية القادرة على

[1] ويبيكيديا ، الموسوعة الحرة ، تاريخ الاطلاع 16 أوت 2022 .

وضع الحلول بمعدل كبير للمشاكل و القضايا للمجتمع المعاصر، وأنها تستخدم التبرير في الطرق المختلفة و مشاكل المجتمع التي يحددها التخطيط الإقليمي و المتمثلة في المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و الخدماتية و العمرانية و السياسية) .

وعرفت أيضا: (على أنها الحاجة إلى التوفيق بين التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي والعمراني في جميع المستويات لسد الفجوة الموجودة بين تشكيل أهداف تخطيط التنمية و تنفيذها في المستوى الإقليمي و المحلي) ، و أنها الإطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأقاليم المختلفة بالشكل الذي يضمن تناسب أهداف التنمية الإقليمية مع أهداف التنمية القومية من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فلابد من تحديد أجهزة التخطيط الإقليمي المركزية و المحلية من حيث مهامها وعلاقاتها ببعضها وبالأجهزة التخطيطية الإقطاعية و المؤسسات التنفيذية المركزية و المحلية لتكون قرارات التنمية مؤثرة مكانيا و اقتصاديا و اجتماعيا و عمرانيا. [1]

فالتنمية الإقليمية مجموعة من التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريق مقصودة بهدف تحسين أوضاع حياة سكانها و تقليل التفاوتات المكانية و البشرية بين أجزاءه المختلفة وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لموارده المادية و تحسين كفاءة موارده البشرية بكافة تفصيلاتها ويمكن وصف تحقيق هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوتات بين أقاليم الدولة الواحدة أحد مفاهيم التنمية الإقليمية، فإن التنمية الإقليمية تركز على البعد المكاني لعملية التنمية أي إعادة توزيع السكان والثروات والاستثمارات بالشكل الذي يضمن تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مناطق البلد المختلفة و ذلك بالاعتماد على التخطيط المكاني القائم على مشاركة السكان بسلطاتهم المحلية لمعرفة التوقعات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية وتشخيصها. [2]

ومن هنا نلاحظ أن أهداف التنمية الإقليمية لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية القومية و هي أهداف متداخلة تلعب كل منها دورا في التنمية الشاملة ، و يمكن حصرها بما يأتي :

1. الاستثمار الأفضل للموارد الطبيعية و البشرية .
2. توفير فرص العمل للسكان بهدف رفع دخلهم و بالتالي تحفيز آليات التنمية .

[1] محمد دلف احمد الديلمي، محمد جواد عباس شبع،مرجع سابق ، ص96
[2] محمد دلف احمد الديلمي، محمد جواد عباس شبع،مرجع سابق ، ص97

3. إعادة هيكلة المستقرات البشرية بنمط يستند على الحجم مقدار التباعد بين مستقرة وأخرى.

كما يعالج موضوع التنمية الإقليمية البعد الريفي و الحضري، فلقد نفذ هذا النمط التنموي خلال الخمسينيات و الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين في عدة خطط إنمائية قامت أساسا على التخطيط القطاعي للتنمية الوطنية، وتبين للمسؤولين عن تقويم برامج التنمية أن التنمية لم تنجح في تلبية الحاجات الإقليمية و توزيع المكاسب التنموية على المناطق وفق ما تفرضه خصوصية كل منطقة و عدم تركزها في منطقة واحدة .

والتنمية الإقليمية تعرف على أنها أسلوب من الأساليب التخطيطية تعتمد على الإقليم أو المنطقة المستوى المكاني لها، والإقليم وحده في تنوع أو مساحة تميل إلى الوحدة و التشابه في المظهر العام، رغم التنوع في الأجزاء المكونة، والتنمية الإقليمية هي أحد أوجه السياسات المكانية المعتمدة في التخطيط. [1]

متطلبـــــات التنمية الإقليمية:

تتركز متطلبات تحقيق التنمية على أحداث تغيرات في البيئة القانونية والمؤسسية المحيطة بالبشر، إذ يبقى الأساس في ذلك توسيع خيارات الإنسان- توسيع فضاء حريته ، بما يتعدى البعد الاقتصادي للتنمية . ويتفق هذا التوجه مع مفهوم المقدرة البشرية باعتبارها تتألف من مجموعة من الحالات مضافا إليها وسائل تحقيقها . فمثلما تتكون الحاجات الأساسية والمتطلبات البشرية من الحد الأدنى من الغذاء اللازم والمأوى الملائم واللباس وتجنب الأذى والأوبئة، هناك متطلبات كاحترام الذات أو المشاركة في تقرير الشؤون العامة والقدرة على الظهور في العلن دونما شعور بالنقص أو حرية الاختيار، فضلاً عن مجموعة مؤشرات مركبة تتضمن الصحة والتعليم والدخل والعيش لحياة طويلة والتمتع بمستوى لائق من المعيشة لتكون دليلاً لجهود الدول في إنشاء قواعد بيانات بهذا الصدد، ويتلخص تحديد كيفية تحقيق التنمية الإقليمية من عناصر ومتطلبات أبرزها :

[1] ويبيكيديا ، الموسوعة الحرة ، تاريخ الاطلاع 16 أوت 2022.

1) تحديد أنموذج التنمية المنشودة ووجهة المجتمع :

إن توجه أي مجتمع بشري تعد بمثابة بؤرة لاستقطاب طاقات وجهود واستلهام روح ذلك المجتمع لدفع إبداعاته وتفجيرها، إذ تتخذ صورة مشروع قومي أو حضاري. فمنذ منتصف القرن الماضي لمعت فكرة الاستقلال لتلعب دوراً فعالاً قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها . وعلى الرغم من التضليل المعرفي الذي زامن تلك الحقبة بقيت وجهة المجتمع تمثل تجسيد لتلك الوجهة في ظرف تاريخي ومعطيات إجتماعية واقتصادية وسياسية ودولية معينة. ويقصد بتحديد أنموذج التنمية أو وجهة المجتمع هو تحديد الأبعاد الثابتة والمحددات المطلقة لحركة تطور مجتمع معين، والتمثل بها ومحاولة تطبيق أقصى ما يستطيع منها دون تحويلها إلى واقع حقيقي، إذ بعكس ذلك تفقد كونها أنموذجاً مثاليا أو وجهة مجتمعية حضارية .

إذاً فالتنمية الحقيقية ينبغي أن تتحرك بصورة متوازنة على جميع المستويات، فلا يجب أن تكون تنمية اقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية والمعنوية والقيمية والعكس بالعكس .

2) إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع - متوالية الاستقلالية:

يعني مفهوم الاستقلالية وجود توازن في العلاقة فيما بين الأطراف المستقلة على نحو طوعي والاستمرار فيها بمحض إرادتها، إذ يكمن جوهر مفهوم الاستقلالية في التوازن . ولا يقف هذا المفهوم عند مستوى معين، بل يستمر لإعطاء دلالات ومعاني على المستويات الأدنى من ذلك . فاستقلال الدولة في تحقيق التنمية عن القوى الدولية الأخرى ما هو ألا مرحلة من مراحل تحقيق التنمية تعقبها مراحل أخرى أهمها تحقيق الاستقلالية والتوازن في علاقة الدولة بالمجتمع بحيث لا يتغّول أحدهما على حساب الآخر فضلاً عن تحقيق الاستقلال والتوازن بين المجتمع المدني بما يكفل تمثل مصلحة المجتمع واحتكار التعبير عنها. فتحقيق الاستقلال والتوازن في علاقة الفرد مع المجتمع أو مؤسساته المدنية شرط بقاء الإنسان مستقلاً في هذه العلاقة وليس موضوعاً لها . وعند ذلك يصبح معنى الاستقلالية في التنمية قد تحقق ويكون الأنموذج التنموي في حالة توازن.

3) الاستقلالية في تحديد الحاجات – استقلالية الذوق الاستهلاكي :

تتحد الحاجات في ظل التنمية وفق معيار ما تنتهي إليه أمم أخرى، إذ خلق الأنموذج الغربي ما يُدعى بثورة التطلعات الذي يسوّق في مجتمعنا بهيئة سلع وأنماط عيش تستنزف القوة البشرية وتحرم الاقتصاد من المدخرات الكفيلة بإنهاض الاستثمارات الضخمة واللازمة للنهوض والاستقلال الاقتصادي، وعلى الرغم من فاعلية بُعد الإنتاج فأن بُعد الاستهلاك هو الذي يفرض ما يتم إنتاجه بأي كمية وبأي سعر، فالطلب هو المتغير الأساس في أي منظومة اقتصادية متوازنة ومتحررة من الأفكار أو تدخل الدولة على نحو مباشر، إذ وكما هو معهود أن يسعى المنتج دائماً للربح ويضع نصب عينيه أذواق المستهلكين وحاجاتهم لكي يستجيب لها أو يغيرها أو يحوّل اتجاهها أو يُعيد تصنيعها، ويخلق حاجات استهلاكية قد لا تكون موجودة من خلال عملية معقدة من الإعلان والإعلام والدعاية. ومن هنا يُعد تحقيق الاستقلال في الذوق والرغبات والحاجات الاستهلاكية أساساً لعملية التنمية وجوهرها .

4) الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانات:

استقلالية الإنتاج يبتعد مفهوم التنمية عن سمات الانغلاق والتقوقع على الذات، إذ يتمثل في توظيف الموارد والإمكانات التي تُعد بداية تحقيق الاستقلال للوقوف بوجه معرقلات الانفتاح في مجتمعات العالم الثالث على وجه الخصوص والتي أُعيد فكّها وتركيبها مرة أخرى بما يلائم تحقيق مصالح الدول الأوربية كأن يفرض زراعة منتوج معين لا تحتاجه تلك الدولة النامية وإنما تحتاجه الدول المسيطرة كما هو الحال في الجزائر، الدولة الإسلامية التي لا تحتاج الكروم لصناعة النبيذ بمقدار احتياجها القمح لإطعام شعبها. يُضاف إلى ذلك إعادة اكتشاف الموارد الوطنية التي لم يتم التركيز إلا على ما تحتاجه الدول المسيطرة مما يجعل الإنسان فاعلاً قادراً- لاسيما في الدول النامية لمنظمة أوبك - وليس إنساناً ريعياً مستهلكا . كما ينبغي النظر في تبادل الموارد الطبيعية والبشرية بصورة حرة تلقائية متوازنة مع بقية دول ومجتمعات العالم معتمدين على التبادل المتكافئ مبتعدين عن التبعية والاستغلال فضلاً عن إرساء قواعد التوازن والعدل بمنأى عن الغش والظلم . وعلى المستوى العربي ما تزال التنمية تعاني من قصور في ميادين رئيسة كالصحة والتعليم لا بسبب قصور الموارد فحسب وإنما فيما يختص بالترتيبات المؤسسية والموارد البشرية، إذ عليها تهيئة الممكنات من خلال السياسات

الهادفة لبناء مجتمعات واقتصاديات أكثر عدالة وتصميما على محاربة الفقر المادي (فقر الدخل) وغير المادي (فقر التنمية الإنسانية) وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في الدخل المتأتي من استشراء أبعاد الفقر الأخرى ذات العلاقة بالممكنات والحرمان من القدرات والفرص فأن الالتزام الراسخ المبني على مسلمات أخلاقية واجتماعية وعلى التقاليد الدينية والثقافية الملتزمة بأهداف التنمية الإنسانية كفيل لتخفيض حدة الفقر الذي هو العنصر الحاسم لتأمين مستقبل أفضل. [1]

وانطلاقاً من ذلك فأن متطلبات تنفيذ الاستراتيجية يتمثل في تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسسه كما أكدَّ ذلك قيام مجلس التعاون بالتعبير عن مراحل العمل المشترك بين بلدان المنطقة والتي تُعد (استكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهُم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها) .إذ أكدَّ النظام الأساسي على اقتناع بلدان المنطقة "بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها بما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية. يضاف إلى ذلك إيجاد قيادة إقليمية لإدارة التنمية إذ أن عملية التنمية عملية مستمرة، متجددة الظروف، متغيرة الاحتياجات، وليس من بديل غير التنظيم المرن والقادر على اتخاذ المبادرة وتكيف حسب مقتضيات التطور ومتطلبات الكفاءة والفاعلية . فضلا عن تهيئة الإدارة المحلية وتوثيق ترابطها مع إدارة التنمية الإقليمية الذي يشتمل على الإصلاح الشامل و التنمية الإدارية العاملة، إذ ينبغي ان يكون التخطيط الاستراتيجي من اختصاص الإدارة الإقليمية ووثيق الصلة مع أجهزة التخطيط المحلية، والكفيل بتعميق الترابط بين متطلبات تنفيذ استراتيجية التنمية على المستوى الإقليمي والمستوى المحلي .[2]

[1] د. فراس ثامر حمودي، د. مهيب كامل فليح، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 20، 2009.

[2] د. فراس ثامر حمودي، د. مهيب كامل فليح، مرجع سابق.

المبحث الثاني: أبعاد و أسس التنمية الإقليمية

المطلب الأول: أبعـــــاد التنمية الإقليمية

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بصورة رئيسة على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة و حجم مشاكل التنمية المكانية للإقليم لذلك نجد اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية مبين تهجير الأيدي العاملة أو نقل الاستثمارات (هجرة رؤوس الأموال أو كلاهما) ، وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها ، إلا أنها تشترك بهدف يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ن في حين تبقى الأساليب والإجراءات المتبعة وفاعليتها لتحقيق هذا الهدف مختلفة أيضا من سياسة لأخرى ، وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف محددة و التي توضع بحسب موارد و إمكانيات الأقاليم المختلفة و مدى تفاعلها و تكاملها فيما بينها ، وتمكن أهمية التنمية الإقليمية بأهمية أهدافها و لعل من أهمها تحديد توجهات التنمية للأقاليم لاسيما التي تعاني من المشاكل المتزايدة الناتجة عن التركز السكاني و السعي إلى تحقيق التوازن النسبي بين السكان و النشاط الاقتصادي و البيئة ، عموما تتمثل أهداف التنمية الإقليمية بما يأتي :

1- تحقيق أهداف التنمية القومية :

تعد التنمية الإقليمية إحدى أبعاد التنمية القومية ، وإن العمل بالبعد التنموي الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو القومي ، في حين نجد إغفالها يؤدي إلى إضعاف فاعلية التنمية القومية بتحقيق أهدافها المرجوة ، لذلك نجد أن التنمية الإقليمية تعد إحدى الركائز الرئيسية للوصول إلى تنمية شاملة و متوازنة بين أقاليم البلد الواحد ، و ما تسهم به في توزيعها للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية التي تجري وفق إمكانات وحاجات الأقاليم المختلفة ومراعاة التوزيع المكاني للسكان و القوى العاملة فيها ، بغية تحقيق تنمية متوازنة و عادلة لكل الأقاليم. إذ يمكن من خلالها تحقيق أمرين: الأول (تنمية المناطق الأقل تطورا وبحسب الإمكانات المتوفرة) أما الآخر (تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ما بين سكان الأقاليم) .

2- معالجة مشكلة التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية و الاجتماعية :

أدى التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم البلد الواحد إلى ضرورة الأخذ بسياسة التنمية الإقليمية بغية تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تعالج مشكلة التباين الحاصل في الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية، إذ أن إتباع سياسة تنمية لإقليمية فاعلة تمكن من تقليص حجم الفروقات بين الأقاليم من خلال تقليل معدلات البطالة في المناطق التي تكون فيها مرتفعة وتؤثر على حركة الأيدي العاملة وإيقاف هجرة السكان إلى الأقاليم و يكون ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في كل إقليم وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما النشاطات الصناعية فضلا عن إصلاح ودعم مستلزمات الحياة الاجتماعية و الثقافية والمرافق العامة الأخرى .

3- السيطرة على المجتمعات الحضارية الرئيسة و تخفيف الضغط السكاني :

إن التوزيع الإقليمي غير السليم للاستثمارات يؤدي إلى التفاوت في مستويات الدخل وظهور مشاكل الإسكان والاكتظاظ السكاني والضغط على البني الارتكازية في المدن والمراكز الصناعية بسبب نموها بشكل غير مخطط على حساب مناطق أخرى، وبالتالي فإن زيادة الهجرة من المناطق الأخرى إلى هذه المدن ومن ثمة زيادة الضغط على الخدمات الأساسية ستؤدي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية مثل ازدياد معدلات البطالة و تدهور الأحوال الثقافية والصحية، لذا نجد أن التنمية الإقليمية تعمل على حل تلك المشاكل من خلال تحقيق تنمية متوازنة بين السكان و النشاط الاقتصادي و البيئة على مستوى مناطق الإقليم .

4- حماية البيئة الطبيعية و البشرية في الأقاليم :

من بين أهداف التنمية الإقليمية هي الحفاظ على الموارد الطبيعية و شكل الأرض و طبوغرافية المنطقة والموارد التراثية و التاريخية والمناطق الخضراء و القيم الجمالية للطبيعة المكانية قدر الإمكان فضلا عن حماية الإنسان من النتائج السلبية لتركز الاستثمارات وفي مقدمتها الاستثمارات الصناعية في المدن و بالقرب من المراكز الحضرية ، لاسيما ما يتعلق الأمر بآثار تلوث البيئة و تشويه جمالية المدينة و التأثير سلبا على حياة الإنسان فيها. [1]

[1] محمد دلف احمد الديلمي، محمد جواد عباس شبع، مرجع سابق ، ص100-102

5- الإسهام في تحقيق الوحدة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لإقليم البلد :

يؤدي التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية و الاجتماعية إلى حالة عدم الرضا و التمرد لدى سكان الإقليم التي تتصف بانخفاض مستواها الاقتصادي و ازدياد مشاكلها الاجتماعية رغم وجود الإمكانات و الموارد فيها مما يؤثر سلبا الوحدة السياسية للبلاد ، لذلك نجد أن انتهاج سياسة فاعلة للتنمية الإقليمية ضمن إطار السياسة القومية يسهم في تحقيق النمو المتوازن اقتصاديا واجتماعيا و بالتالي إسهامها في دعم الوحدة السياسية للبلاد .

أما غايات التنمية الاقتصادية ضمن السياسة الإقليمية فنجدها تهدف إلى تحقيق مايلي :

1- زيادة القدرات الإنتاجية في الإقليم و البلاد عامة عن طريق زيادة إسهام الأقاليم الفقيرة مما ينجم عنه زيادة الدخل الإقليمي و القومي .
2- إقامة مجموعة ناجحة وفاعلة و كفؤة من الصناعات لاسيما تلك التي توصف بالديناميكية و لها القدرة على إدخال المزيد من التقنيات فيها .
3- تحسين عملية التنظيم المكاني والإقليمي سواء بين المدينة والريف أو بين الأقاليم المختلفة.
4- تطوير عمليات التشابك القطاعي بين الأنشطة الاقتصادية و الخدماتية .
5- تقليل معدلات البطالة ورفع مستوى الأيدي العاملة مما يفضي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للسكان .
6- تحقيق اللامركزية الاقتصادية على المستوى القومي أي أن الإقلال من تركيز المشروعات الصناعية في المدن الكبرى و توزيع الجديد منها على الأقاليم من شأنه أن يدفع التطور الاقتصادي و الاجتماعي القومي.[1]

المطلب الثاني : أسس التنمية الإقليمية :

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، و من الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في

[1] محمد دلف احمد الديلمي، محمد جواد عباس شبع، مرجع سابق ، ص103.

ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية [1]، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة [2]. كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ و تنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة ".إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

كما يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، و هو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، و يتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب .إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين :

- الأولى: هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان .
- الثانية : أنه وسيلة تحقيق التنمية .

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية. والثقافية وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات و قدرات ذهنية و جسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة ، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا و هذا بوضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية ، هذه الاستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي[3]:

- الرعاية الاجتماعية: و تشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة ، وتتمثل في : الغذاء ، الصحة ، التعليم ، السكن ، التوظيف الدائم و المستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ،

[1] منال طلعت محمود، التنمية و المجتمع ، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2001 ، ص1
[2] خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية ، شركة الشرق الأوسط للطباعة ، عمان ، الأردن ، 1985 ، ص 35
[3] Asphttp://www.moncoman.gov.om/arabic/HRD-strategy4. ،استراتيجية تنمية الموارد البشرية .

ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التأهيل الفني :يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل التدريب، الإعلام ، نشر الوعي الثقافي و الفكري .

- المشاركة الجماعية (الشعبية) : تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع و المواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل و تنفيذها و تقييمها و كذا إشاعة أسباب الثقة و الصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع و في العملية التنموية .

إن تطبيق هذه الاستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير و تفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية و حجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

- المقومات التنظيمية :تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية و تعرف الإدارة المحلية بأنها[1]:

" نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين"

كما تعرف بأنها " عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات. " [2] و هناك تعريف آخر و هو " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة "[3].

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية: وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية

- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح
- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات .

[1] علي خاطر شطناوي ، قانون الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 97
[2] علي خاطر شطناوي ، مرجع سابق ، ص 97
[3] محمد الصغير بعلي ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم ، الجزائر ، 2004 ، ص 9 .

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما :

- مبدأ الديمقراطية : ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي و تدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة ، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية .[1]
- مبدأ اللامركزية : أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسبـــــاب ومنها :[2]
- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية و قصرها على الأعمال الإدارية المهمة.
- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم و حسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق.
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة و فاعلية ، و الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات .
- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل .
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار .
- اكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات .
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنمية الإقليمية

أولا : الاتجاه الكلاسيكـــي الجديـــد

تعد التباينات في النمو الاقتصادي على المستوى الإقليمي مصدر للاهتمام العلمي الكلاسيكي نظرياً تجلى في مجال الاتجاه الكلاسيكي الجديد. فانطلاقاً من هذا المنظور نجد ان النمو الاقتصادي الإقليمي إنما يقرر كل من الدخل الاقتصادي والرفاه الإقليميين. ومن ثم فإنه يتم تحديد التنمية الإقليمية والمحلية من خلال هذا الاتجاه على أنها: السعي نحو تخفيض

[1] جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988 ، ص3 .
[2] أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010 ، ص19.

الاختلافات المكانية بين الأقاليم في الناتج الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد وذلك على المدى الطويل. وتشرح آليات النظرية (الاتجاه) كيف ان أمثال هذه الاختلافات إنما يتم تخفيضها ومن ثم يتم الانطلاق قُدما نحو التقارب الإقليمي على أساس الوضع الاقتصادي الأمثل والتوازن على المدى الطويل. وهذا وتسعى النظرية أيضا لتفسير: أين لا يوجد تقارب بي الأقاليم وتستمر معه الاختلافات في التزايد مُسببة التباين الإقليمي في النمو، ولماذا؟

توجد عدة مقاييس للنمو الاقتصادي الإقليمي في هذه النظرية، فهنالك نمو المنتج (output growth) والذي يمثل توسع طاقة الإنتاج في إقليم بعينه. وهذا المقياس يستعرض:

أولاً مدى قدرة الإقليم على جذب رأس المال والعمالة كعناصر إنتاج رئيسية. وثانيًا متوسط نمو المنتج للعامل الواحد وهو مقياس للإنتاجية يظهر كيف يتم استخدام الموارد بشكل ذو كفاءة ضمن الاقتصاد الإقليمي. ويرتبط هذا المقياس بشكل مباشر مع التنافسية النسبية لأقاليم بعينها مقارنة بأقاليم أخرى. كما يربط هذا المقياس النمو بسكان الإقليم ويوضح المستوى النسبي للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في الإقليم.[1]

هذا وتركز نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة على عرض عوامل الإنتاج (أي ما هو مطروح منها في السوق) وتفترض القدرة التحركية التامة لهذه العوامل ما بين الأقاليم. وكما تفترض النظرية أيضا وجود معلومات تامة لدى المستثمرين بشأن عامل الأسعار النسبي بين الأقاليم كما تفترض وجود العقلانية الاقتصادية ووجود الخيارات ذات الكفاءة لدى المشترين ولدى العارضين في حالة الاستجابة لإشارات السوق. كما تعتمد النظرية على إعادة توظيف الموارد بشكل فوري مما يضمن عمد وجود موارد غير مستعملة حيث تقوم آليات السوق بشكل تلقائي بالتأكيد على إتمام استخدام الموارد بشكل كامل وذو كفاءة. في ظل افتراضات النظرية ونموذجها فإن التحركية التامة لرأس المال والعمالة إنما تعني أنها يتحركان نحو الأقاليم التي تقدم معدل العائد الأعلى نسبيا. على ان الشركات إنما تتطلع، من جانبها، إلى الأقاليم الأكثر ربحية بينما يتطلع العمال إلى الأماكن ذات الرواتب الأعلى. وهنا تعمل ما تُسمى بآلية التعديل عملها بسبب ان الأقاليم ذات نسب رأس المال – العمال الأعلى إنما تمتلك الرواتب الأعلى، وفي نفس الوقت ترتبط بها العوائد الأقل على الاستثمار. ومن ثم فإن كل من رأس المال

[1] موقع د. محمد مشخص، مفاهيم ونظريات التنمية الإقليمية والمحلية، تم التصفح يوم 23 أوت 2022.

والعمال إنما يتحركون في اتجاهات متعارضة، فالأقاليم ذات الرواتب الأعلى تفقد رأس المال الذي يمكن اجتذابه، بينما تجذب العمال والعكس صحيح. وهنا نجد أن آلية التعديل تعمل على المدى الطويل لتخفيض التباينات الإقليمية في نسب رأس المال – العمال ونمو الإقليم. هذا بالإضافة إلى أن انتشار التقنية (innovation diffusion) عبر الأقاليم إنما يسمح للأقاليم بأن تلحق بعضها البعض تقنياً فاقتصادياً وإلى حدوث قدر من التساوي الجغرافي في مستويات التطور.[1]

ويمثل مفهوم الفائدة التنافسية competitive advantage عامل أخر في هذه النظرية في مجال مقاربة عملية التقارب بين الإقليمي. ففي ظل هذه النظرية فإن الدول والأقاليم تتخصص في تلك الأنشطة الاقتصادية التي تمتلك في مجالها مزايا تنافسية مقابل الأقاليم والدول الأخرى، وبشكل رئيس في مجال الصناعية التحويلية التي تستخدم وفرة عوامل الإنتاج (عمال – رأس مال – موارد طبيعية – معلومات). كما يتم النظر في النظرية في هذا الصدد إلى التجارة كعنصر إيجابي يتمكن من خلاله شركاء التجارة من الاستفادة المتبادلة. وفي ظل اطار ثابت أكثر منه ديناميكي فان التخصص والتجارة يسمحان بحدوث تخصص أكثر كفاءة للموارد وحدوث تقارب ما بين إقليمي. على ان الدراسات التي طبقت نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة إنما تقول بان التقارب الإقليمي غالباً ما يكون في ظل هذه النظرية بطئ، ويمثل عملية ليست ذات استمرارية. كما توجد تباينات كبيرة في سرعة ومدى التقارب بين الأقاليم عبر فترات زمنية مختلفة في عدة دول. على انه يمكن القول بان النظرية والتفسيرات لتباينات النمو الإقليمي قد كانت ولا تزال مؤثرة في مجال سياسات التنمية الإقليمية والمحلية. وهنا يُلاحظ ان هذه السياسات، المنطلقة من هذه النظرية، إنما تدعى ان التقارب الإقليمي regional convergence سوف يحدث بغض النظر عن أي سياسة تدخلية من قبل الدولة، وذلك عائد لآليات نموذج النمو حيث تتحرك الأقاليم، بموجبه، باتجاه نقطة التوازن. هذا وتظهر السياسة الإقليمية في الاتحاد الأوربي تأثير هذه النظرية في سياسات التنمية الإقليمية والمحلية به وبدوله.[2]

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.
[2] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

انتقادات الاتجاه الكلاسيكي الجديد في مجال التنمية الإقليمية:

لقد ظهر ان الافتراضات الرئيسية في هذا الاتجاه ليست واقعية، فالعقلانية الاقتصادية ليست واضحة بين الأفراد والشركات نظرا لوجود مجموعات معقدة من المصالح والأولويات تؤثر على السلوك الإنساني. هذا بالإضافة إلى تباين الأفراد من حيث خصائص التحركية الجغرافية. على ان عامل التحركية كنتيجة لذلك، ولغيره، يعد اقل مثالية اقل مما يفترض فيه. فالوصول إلى رأس المال وتوفره إنما يتسم بعدم العدالة الجغرافية، هذا فضلاً على أنه بينما يتسم رأس المال بالتحركية النسبية فإن كل من وضع اقتصاد العمالة في سوق الإسكان وما يُسمى بإطارات إعادة الإنتاج الاجتماعي عبر العائلة والأصدقاء وتعليم الأطفال تشكل رابط ثابت وذو معنى للأماكن وهو الأمر الذي يعمل لصالح التحركية الجغرافية.

لقد ضعف البعض من نموذج الاتجاه الكلاسيكي الجديد، في مجال تحليل وتعليل التنمية الإقليمية والمحلية، بسبب وجود عناصر خارجية للنمو والتقنية والعمالة. فالتقدم التقني مثلا يتسم بعدم التوازن الجغرافي بشكل كبير وكذلك انتشار التقنية عبر المساحة الجغرافية والزمان، ومن ثم فإن كل ذلك يظهر ان هنالك تأثيرات قوية لعامل تضاءل المسافة Distance decay.

وأخيرا فإن هنالك أدلة قد ظهرت تقترح بأن آلية التوافق الخاصة بالاتجاه الكلاسيكي الجديد قد فشلت في العمل على المدى البعيد أو عبر فترات زمنية بعينها.[1]

ثانيـــا : الاتجاه الكنزي

لقد تم تطوير أفكار العالم الاقتصادي كنز أيضا لفهم الاقتصادات على المستوى الإقليمي. وهنا تركز النظرية المعتمدة على هذا الاتجاه على تخفيف وتخفيض تباينات النمو الإقليمي من خلال توجها لمعالجة القضية الأساسية للتنمية الإقليمية والمحلية. وانطلاقا من الانتقادات التي وُجهت للاتجاه الكلاسيكي الجديد فقد تم التأكيد هنا على فهم وشرح التباعد الإقليمي Regional divergence، أي لماذا تستمر تباينات النمو الإقليمي ويتم إعادة إنتاجها عبر الوقت. وهنا نجد انطلاقا من هذا التركيز ان المفهوم الكنزي الخاص (باللاتوازن) وعدم الاستقرارية القائمين ضمن الاقتصادات الرأسمالية يقول لنا بأن الأسواق بآليتها المفترضة تعد أمر مفاقم للتباعد

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

الإقليمي في النمو، بدلاً من تحسينه وخفض التباينات المكانية في الظروف الاقتصادية والمكانية له، حيث ان لو تُركت قوى السوق تعمل وفق لآلياتها (العرض والطلب) فإن كل من عدم التوازن المكاني في النشاط الاقتصادي و وفورات الحجم scale economies التجمع agglomération إنما تقود إلى تركز تراكمي لرأس المال والعمالة والمنتجات بأقاليم بعينها على حساب أقاليم أخرى، ومن ثم فان التنمية غير المتوازنة إقليميا إنما تعد ظاهرة تؤكد على نفسها اكثر من كونها ظاهرة تعمل على تصحيح ذاتها.

إن المعادلة المستعملة في تناول التنمية الإقليمية في الاتجاه الكنزي، إنما تقول بأن هذه التنمية هي محصلة للعناصر التالية:

1) الاستهلاك الإقليمي.
2) الاستثمار الإقليمي.
3) صافي الصرف الحكومي في الإقليم.
4) الصادرات ناقص الواردات.
5) صافي تجارة الإقليم.[1]

ومن ناحية أخرى فإن مفهوم المضاعف Multiplier يأخذ مكان مركزي في الاتجاه الكنزي، حيث أن الأثار المضاعفة إنما تعد أداه تعمل كحاجز للنشاط الاقتصادي ضمن الاقتصادات الإقليمية والمحلية، فهي تعمل كأسلوب تراكمي من خلال علاقات آلية الإدخال – الإخراج in put out put وذلك ما بين الأطراف المختلفة في الاقتصاد. فمع تلقي الشركة للدخل عبر مدخولاتها نتيجة بيع السلع والخدمات، أو الأسر التي تستلم رواتب مقابل عمل أفراد منها، فإن هذا يولد مزيد من الصرف من قبل الأسر عبر مشترياتها لمزيد من البضائع والخدمات، وهو الأمر الذي يؤسس لظهور سلالسل الدخل – الإنفاق، وهي السلاسل التي تتموج خلال الاقتصاد. وبالمحصلة النهائية يزداد النمو وتركزه داخل الإقليم. وتأخذ الأثار المضاعفة للنشاط الاقتصادي أما شكل مباشر متمثل في زيادات في الدخل القومي وزيادات في الدخل المحلي، منتجات، فرص عمل، كما تأخذ شكل غير مباشر متمثل في حدوث طلب متزايد على السلع المحلية وتلك الإقليمية، الخدمات.

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الآثار المضاعفة إنما تستثير مزيد من الطلب المتزايد والذي يتم ضخه في الاقتصاد (عبر ما يتم ضخه من استثمارات داخل الاقتصاد). وهذا يمكن للمضاعفات ان تكون سلبية أم إيجابية حيث تُمدد أو تقلص موجات النمو الاقتصادي ضمن المحليات أو الأقاليم. واعتماد على حجم وقوة "المضاعف" فإنه يمكن ان يولد استجابات من داخل المجتمع والاقتصاد عبر تأثيراته المختلفة. وعمومًا فإن المضاعفات يمكن ان يكون لها عدة جولات من التأثيرات، ذو كل قوة وتأثير اقل مقارنة بسابقه[1].

إن نظرية الدائرة التراكمية السببية إنما تؤكد على العوائد المتزايدة فيما يتصل بوفورات الحجم أو الوفورات الخارجية وعلى التضمينات الإيجابية للنمو للمحليات والأقاليم التي حظيت، منذ بدايات النمو، بالتصنيع. فالمثيرة الاقتصادية الأولية في الاقتصاد، مثل الاستثمار الخاص أو العام في مصنع جديد أو شبكات مواصلات أو مرافق بنية أساسية، إنما تولد منافع إيجابية ومضاعفات تعمل عملها في توسعة وتنمية الاقتصاد المحلي والإقليمي، خالقة معها دوائر مختلفة للنمو والتطوير. وبالعكس فإن صدمة اقتصادية كإقفال مصنع، فقدان تنافسية صادرات الإقليم أو ارتفاع الأسعار الخاصة بمدخلات الإنتاج يمكن لأي منها أن تحول الاقتصاد المحلي والإقليمي لأوضاع سيئة خالقة معها دوائر مغلقة من التراجع الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن التفاعلات الإيجابية ما بين عناصر الإنتاج إنما تعمل على تحقيق فوائد ونمو دافع في الأقاليم المتطورة ويكون ذلك غالبًا على حساب الأقاليم الراكدةIagging Regions ، هذا مع ملاحظة ان النمو في الأقاليم الأولى يمكن ان يفيد تلك الأخيرة عبر تأثيرات الانتشار المكاني أو عملية التقطير والتي تتضمن حدوث انتشار للابتكارات التقنية وللأسواق المُصدر إليها منتجات الأقاليم الراكدة. وعلى أي حال فإن الأقاليم الهامشية أو الأقل نمو نسبيًا يمكن ان يسودها وجود عمالة ذات مستويات أجور منخفضة، وهنا يجب التنبؤ بان هذه الفائدة الاحتمالية يمكن ان يلغيها وجود وفورات تجمع قوية وقوى جذب مركزية. فكلا الأمرين يجذب عناصر الإنتاج (عمالة – قطع غيار – رأس مال) إلى الأقاليم المتطورة أو الأقاليم المركز. ان مثل أثار " الانجراف " هذه إنما تعمل على مزيد من تقوية التباينات المكانية في النمو عبر تسهيل تدفقات رأس المال والعمال من الأقاليم الراكدة إلى تلك المتطورة. ومن ثم فان الاتجاه الكنزي يقول ان الاستجابات العقلانية

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

لإشارات السوق إنما تعمل على تقوية التباينات الإقليمية للنمو اكثر من العمل على تخفيضها، فالتجارة المُحررة إنما تكثف اكثر من (التنمية الاستقطابية) ما بين أقاليم المركز – الهامش وذلك بواسطة ما يسمى بالنمو المستثير catalysis growth في الأقاليم المتطورة على حساب تلك الهامشية. [1]

إن النمو الإقليمي غير المتوازي والتباعد الإقليمي في النمو إنما يعدان معًا عنصر مركزي في نظرية كنز فيما يتصل بالتنمية المحلية والإقليمية. وقد أكد كل من ديكسون - Dixon ثرلوال Thrilwallعلى آثار الاستجابات العائدة على نمو الأقاليم نتيجة عمل كل من تنافسية قطاع التصدير والتأثيرات القاضية على المنتج ومزيد من التأثيرات المفيدة فيما يتصف بإنتاجية وتنافسية قطاع التصدير. فقد استعرض كلا الباحثان العملية التي تسمى " بتأثير فيردورون" والتي تقول بأن النمو في إنتاجية العمال والمنتجات إنما يتقوى اكثر بشكل مشترك. وتؤسس نظرية قطب النمو، من ناحية أخرى، على طروحات نظرية " السببية الدائرية التراكمية" أيضا وبخاصة فيما يتصل بالروابط المحتملة ما بين الشركات ذات الدافعية والقادرة على توليد نمو مُستحِث عبر الروابط الداخلية للصناعة inter-industry linkages ، الأمامية والخلفية، مع شركات أخرى من خلال سلسة العرض والنمو الصناعي المحلي والإقليمي. وتشاركاً مع النظرية الكلاسيكية الجديدة فإن النظرية الكنزية في مجال التنمية الإقليمية كان لها تأثير قوى على سياسة التنمية الإقليمية في عدد من الدول. إن إمكانية الأسواق في مجال تقوية التباينات الإقليمية في النمو بدلا من ان تخفيضها قد أسست لدور للحكومة خاصة على المستوى الوطني واتباع سياسة التدخل من قبل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وعلى النقيض من الاتجاه الكلاسيكي الجديد وسياسته الإقليمية الموسومة بسمة عمل "آليات السوق" الحر فإن النظرية الكنزية لها تاريخ طويل في مجال "السياسية التدخلية" وهو التاريخ الواضح من خلال العمل على تحقيق هدف إعادة توزيع النمو والتطوير من أقاليم المركز إلى أقاليم الهامش. وقد تم اعتبار النمو الموجه حكوميًا امر ممكن بسبب الإمكانيات الحكومية في مجال استثارة العوائد على المستوى الكبير. وهنا نجد انه تم السعي نحو تحقيق النمو المتوازن والعادل جغرافيا عبر تأسيس دائر قوية من الادخارات العالية والنمو المرتفع.[2]

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.
[2] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

وجه النقد للاتجاه الكنزي في مجال التنمية الإقليمية:

- المستويات المرتفعة نسبيًا في الصرف الحكومي والمعتمدة في كثير من الأحوال على الاستدانة التي تولد بدورها معدلات فائدة مرتفعة توجب على الحكومة دفعها عند الإيفاء بأقساط القروض.
- حدوث التضخم عبر التوسع النقدي (القيمة الشرائية تنخفض) ونواحي التراجع المالية الحكومية وعدم التوازن المالي.
- الحجم الكبير نسبيًا والمدى الكبير من العمل الحكومي المطلوب لإدارة كنزية فعالة للاقتصاد الذي يمكن وصفه بأنه اقتصاد خاص مزدحم.
- الضرائب العالية المؤثرة على الدخول.
- العولمة التي أضعفت من افتراض وجود اقتصاد وطني منغلق يمكن من خلاله توجيه النمو ما بين الأقاليم من قبل الحكومة.[1]

ثالثـــــا : اتجاهات التغير البنيوي

نظريات: المرحلة – الدائرة – الموجه الطويلة – التحول

على النقيض من كل من الاتجاهين السابقين فيما يتصف بالتقارب والتباعد الإقليميين للنمو فإن نظريات التغير البنيوي والزمني إنما تركز على ان الاختلافات الإقليمية والمحلية على أساس أنها تعد بمثابة عمليات تاريخية وتطورية تجسد فترات من التغير البنيوي أو المنتظم. وهنا نجد انه قد تم استخدام فكرة المجاز أو الاستعارة بمسميات المراحل والدوائر والموجات لتطوير اطار مفاهيمي وتنظيري للسلوك الجغرافي غير العادل لكل من التنمية المحلية والإقليمية. كما انه بخلاف تأكيد الاتجاهين السابقين على الشأن الاقتصادي فان الاتجاه البنيوي والزمني قد توجهه بنظرة أكثر اتساع في تناول موضوع التنمية المحلية والإقليمية إذ اشتمل على أفكار تخص الإنتاج، التقنية، الاستهلاك، المؤسسات، الحكومة، الحوكمة.

أ- نظرية المراحلstages theory

لقد ركزت هذه النظرية للنمو الاقتصادي على المستويات الوطنية والإقليمية والتغير القطاعي. وهنا نجد ان الأقاليم والأمم يمكن ان تفسر أوضاعها عبر الزمن على أنها تتحرك بشكل تقدمي لمراحل أكثر تقدم من النمو والتطور الاقتصاديين، فمن الزراعة الصناعية التحويلية إلى قطاع

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

الخدمات للقطاع الرابع أو أشكال التطور ذو الأساس المعلوماتي knowledge – based وهنا يلاحظ وجود زيادة تدريجية واضحة، فأنماط النمو تصبح محتجزة في أماكن معينة على أنها تؤسس لمواجهة التغير عبر ظهور روابط تركزية كثيفة وبنيات أساسية متخصصة وطلب تركزي أيضا وأصوات عمل قائمة وإمكانيات للابتكارات ومؤسسات ديموقراطية. وهنا قد تتم حدوث، مصادفة، (لا وفورات) نتيجة الازدحام[1].

إن فترات التحول السريعة إنما تحدث عندما تولد (كتلة حرجة) من الاستثمار والأنشطة وحدوث انطلاق للتنمية لتؤسس لفترات مستدامة من النمو والتطور. إن نموذج المراحل هذا كان بمثابة علامة مميزة لتيار التطورية والديموقراطية الليبرالية / السوق والذي تم تطويرها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة ما بين الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي. وبالتأكيد فقد يجادل البعض ان التطوير إنما يستدعي تميز بنيوي مثل القفزات والتحولات للدول من وضع قائم لوضع آخر أكثر تطورا. هذا يحل محل كل من محاكاة النظرية الكلاسيكية الجديدة للفائدة التنافسية، عبر الوقت، والتخصص والتجارة لتحل محل أسلوب الاكتفاء الذاتي والفوائد المتناقصة والتغيرات في التقسيم الداخلي للعمل عبر المراحل. إن التطور إنما يتساوى مع النمو والتصنيع وتحدث التحولات عبر كل مرحلة أكثر تقدم من سابقتها في النشاط الاقتصادي. كما يحدث التباعد الإقليمي للنمو مبكراً ويحل محله تقارب إقليمي من النمو في المراحل اللاحقة من نموذج التطوير.

وعلى عكس الحاجة، كما يرى البعض، لتبني نظريات من واقع خبرات الشمالي العولمي في سياقات مختلفة، فإن نموذج مراحل التحديث إنما يتطور ليشرح النمو السريع لدول اليابان والنمور الآسيوية الأخرى (بقية الدول حديثة التصنيع) منذ خمسينات القرن العشرين واللاحق بها من قبل الدول النامية الأخرى. وهذا نموذج يدعى (نموذج الإوزة الطائرة) إنما يتركز على سلسلة من الثورات الصناعية.[2]

التعاقب الأول: يتضمن الأمر، عبر نموذج دائرة المنج، استيراد السلع الصناعية الحديثة والإنتاج المحلي يوجه للتصدير ثم إعادة الاستيراد.

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.
[2] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

التعاقب الثاني: تأتي مرحلة تتضمن تحرك تعاقبي من القيمة المضافة value added الأدنى إلى تلك الأعلى وإلى أنشطة اقتصادية أكثر تركيباً ومتسمة بسمة الثقافة والذوق الرفيعين من المنسوجات إلى الملابس إلى المنتجات البتروكيميائية، الحديد والصلب، السيارات إلى الإلكترونيات.

التعاقب الثالث: تتضمن المرحلة حدوث تغير على مستوى دولي أكثر من حدوثه على مستوى وطني والمناطق داخلها، وذلك عبر إعادة توطين Relocation للأنشطة الاقتصادية من بلاد أكثر تقدم لبلاد تمر في المراحل الأولى من العملية التنموية وتكون أسفل التسلسلية الهرمية الاقتصادية .

ومع تأكيد نظرية المراحل على ظروف ومتطلبات التغير البنيوي فقد كانت ذات تأثير هام على سياسة التنمية المحلية والإقليمية .

- فأولا هي تؤسس لأهمية فهم أين يتواجد الاقتصاد المحلي والإقليمي ضمن السياق الأوسع للمراحل.
- ثانياً تؤكد النظرية على كيف انه أمر ذو جدوى أن يتم التعرف على الطرق التي يحدث عبرها الانتقال بين المراحل، وكيف يمكن ان تتدعم ويتم العمل على تسارعها عبر خلق كتلة حرجة وظروف الإقلاع خاصة في سياق مصطلحات المرحلة التطورية والتطور الصناعي في اتجاه قيمة مضافة أعلى وإنتاجية أعلى. إن اتباع هذا الطريق إنما يعني أيضا التعامل مع الطبيعة الجغرافية التركزية الغالبة للأنشطة الاقتصادية والتي يكون هنالك حاجة لها لتمكن حدوث " الكتلة الحرجة " و"مرحلة الانطلاق" والتعامل مع كل من فوائد وتكاليف "التجمع" وعلاقات بين مراكز النمو والهوامش عبر الوقت.

وأخيراً فإن نظرية المراحل قد اكتسبت أهمية في محاولتها لإنهاء الأوضاع الجامدة القائمة ضمن البني الاقتصادية والتي، على سبيل المثال، قد تشكلت عبر التخصصات الاقتصادية التاريخية وعلاقات التجارة الدولية والتعامل مع التحديات تبني أنماط جديدة من النمو بما في ذلك التعامل مع ما كان يمثل عنصر مركزي في المراحل الماضية وهي الأصول الاقتصادية، مهارات المال، الاقتصاديات المحلية والإقليمية في أطوارها السابقة[1].

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

انتقادات نظرية المراحل:

ان هذه النماذج قد تم تأسيسها على منطق خطي ومُبرمج، وحيث كان يتم التنبؤ بان الأقاليم والمحليات إنما تتبع نفس الطريق التنموي خلال نفس المراحل. وهذا المفهوم انما يترك مساحة صغيرة لوجود طرق بديلة لتنمية الأقاليم والمحليات. كما ان هذا المنطق يفترض وجود سياق جغرافي واحد في عملية تشكل اتجاهات التنمية.

ان كل من شرح كيف ولماذا كانت الأمم والأقاليم والمحليات قد تحركت بين المراحل، وكيف ان المدى الخاص بالتحرك كان مدى محدود وطبيعة أي ظروف سابقة، وأمور مثل الكتلة الحرجة وعوامل الانطلاق وتبني عمليات التطوير، كلأ قد افتقد الدقة والقدرة على شرح الخبرات المختلفة للمحليات والأقاليم والأهم على المستوى الدولي :أي ان ما تضمنته النظرية من آليات وشروحات تفسر بها عملية التطوير قد افتقدت الدقة والقدرة على شرح الخبرات المذكورة[1].

تأتي المرحلة التطويرية المستندة إلى المعلومات في نهاية التعاقب وتثير سؤال ألا وهو ماذا سوف يأتي لاحقاً.

ب – نظرية الدائرةcycle theory

تركز هذه النظرية على التطور الزمني للبنيات الصناعية المحلية والإقليمية وصلتها بالتنمية المحلية والإقليمية. وهنا يتم ربط التباينات الجغرافية في عنصر التكاليف مع المراحل المختلفة للمنتج ودوائر حياة الصناعة عبر نموذج دائرة المنتج. وبناء على التركيز المبدئي على المستوى الجزئي للسلوك التوطني للشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية، اتصالا بدائرة المنتج، نجد ان الباحثين الذين يستخدمون مفهوم هذه الدائرة سعوا في تحليلهم لربط التطور الصناعي ذو التوجه التصديري مع البنيات الصناعية الإقليمية. ومبدئيا فان شركات الابتكارات إنما تقدم منتجات جديدة تعمل على استبقاء القرب التوطني Locational proximity مع وظيفة "مزود عناصر الإنتاج suppliers proximity "ووظيفة البحث والتطوير . R/D كما ان المرونة منخفضة لدرجة حساسية الطلب للتغيرات الأسعار الخاصة بالمنتجات إنما تقود للاختلافات المبدئية للتكاليف الإقليمية بشكل نسبي أقل أهمية.

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

بينما نجد ان الأسواق الحضرية الكبيرة أسواق ذات سمة ثقافية مرتفعة وعالية وتناسب الأذواق المرتفعة، وهي ذات أحجام كبيرة وذلك لوفر مجال السلع التي لا تكون ذات مرونة عالية، وهي السلع التي تُسمى بالسلع غير مرنة. ومع النضج والمعيارية تصبح وفورات الحجم أكثر أهمية نسبياً من المرونة. وأخيراً فان استخدام اللامركزية Decentralisation لاستغلال العمالة الأرخص نسبيا في الدول المتخلفة الأقل نمواً إنما يحصل مع اتجاه التصدير المحتمل نحو الأقاليم المركز، والتي تكون قد تمكنت من تطوير أسواق جديدة بحكم المرحلة الواصلة إليها في الدائرة مما يمكنها من إعادة بدء عملية التطوير.

إن نظرية دائرة المنتج لهي ذات تأثير محدود على سياسة التنمية المحلية والإقليمية باستثناء إلقاء الضوء على الأهمية المحتملة لدوائر التنمية الصناعية والحاجة من قبل المحليات والأقاليم لجذب أنواع مختلفة من الوظائف الصناعية واستبقاءها[1].

انتقادات نظرية الدائرة:

1- يكمن النقد لهذه النظرية على التركيز الضيق لنموذجها على المنتجات المفردة بدل التركيز الصناعات والأسواق وصلتها بفترات زمنية تاريخية بذاتها.
2- تأكيد النظرية فقط على العلاقات السببية والارتباطات.
3- تأكيد النظرية فقط على الدور الراجع للتقنية.
4- المفاهيمية المحدودة للنظرية المتصلة بالابتكار.

إن الدول ذات الديناميكية التقنية إنما تبدأ بمرحلة تنافسية، إذ تعد الأفاق الخارجية للشركات والصناعة أمر مهم لها ومن ثم فانه يتم التقدم صوب مرحلة "احتكار القلة oligopoly " والتي تهيمن عبرها شركات كبيرة على السوق وذلك مع وصول المنتج لمرحلة النضج (تصنيع سلع معيارية) وانتشار التقنية في أعمال أخرى. إن المبتكرون والاحتكارات إنما تنقل أمور متصلة بوقت يسفر عن وجود مزود فردي لسلع وخدمات جديدة في المرحلة المبدئية للأرباح العالية. وهذا يعد موقع الشركة أو الابتكار غالبا نتيجة ظرف تاريخي من ذلك مثلا ان يكون الموقع هو النقطة المبدئية التي بدأ مؤسس العمل بها. ومن ناحية أخرى فان الموقع المشترك لأكثر من شركة إنما يستفيد من البنيات الخارجية لعمليات الانسياب المكاني للتقنيات ومصادر العمالة. هذا وتعمل المنافسة على تآكل الأرباح الضخمة والرجوع إلى الأرباح الاعتيادية. وهذا أمر

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

يمكن حدوثه في موضع الابتكار الصناعي الأول أو الأقاليم التي تعد مفضلة للصناعة. وأخيراً فإن نمو حجم الشركة وتركز سوق المستهلك واتجاهه إنما يؤكد على التركز الجغرافي للشركات الاحتكارية والتي تستحوذ على السوق والقوى السياسية[1].

هذا ويترافق مع ذلك ظهور الإشكال التنظيمية الاحتكارية، التي توجه الاتجاه نحو البحث عن أرباح إضافية بما في ذلك من إتباع سياسة اللامركزية بحثاً عن تكاليف اقل نسبيا للعمالة أو الحصول على عمالة أكثر مرونة (العمالة التي تستطيع أداء أكثر من وظيفة) والحصول على عمالة غير نقابية. ويترتب على تراجع بعض المنتجات أمام المنتجات الجديدة والمستوردات، المترابطة مع هجر مرافق توطنية بعينها، تراجع في الأرباح. وبالرغم من ان نظرية دائرة الربح قد أوضحت المراحل الممكنة للتدخل الحكومي في التنمية الإقليمية فإن تأثير هذه النظرية على سياسات المحلية والإقليمية قد أصبح محدود. كما أنه بالرغم من المرونة النسبية للنظرية للتوائم مع العمليات المعقدة للتغير الصناعي، مقارنة بنظرية دائرة المنتج، فقد ارتكز النقد الموجه لها على أفكار مماثلة، كما وجه للنظرية الأولى، حيث تضمن الانتقاد اعتمادية النظرية على مجموعة من العلاقات العرضية (غير الأساسية)، اتسامها بسمة التجرد والتعميم فيما يتصل بالعمليات العرضية من ظروف زمنية وأخرى تجريدية مكانية[2].

ج- نظرية الموجه الطويلة للتنمية:

يعود منشأ هذه النظرية إلى أواخر القرن 19 الميلادي وهي نظرية قد تم تأسيسها على حدوث تغيرات تقنية ذات مستوى كبير، وقد أُعيد إحياء هذه النظرية خلال أواخر حقبتي الستينات والسبعينات من القرن العشرين بإتباع ما حصل من تغيرات بنيوية في إعلام الرأسمالي. هذا وتحتفظ نظرية الموجه الطويلة بدرجة تركيز على التغيير الداخلي ضمن الأقاليم كمفسر لمستوى وأوضاع التنمية المحلية والإقليمية، وبالبناء على وصف "كوندراتف" لموجات ذات طول يبلغ 50 عام فيما يتصل بدوائر سعر السلعة. وهنالك إسهام آخر لباحث يدعى "سكمبتير" للموجات الطويلة حيث وضع أسس نظرية لنظرية الموجة الطويلة. فكل موجه طويلة إنما يؤسسها نموذج تقني اقتصادي أكثر تقدماً، ويظهر ذلك في المراحل التالية :

1- مرحلة مكائن البخار وإنتاج القطن.

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.
[2] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

2- السكك الحديدية وصناعة الصلب (1850م)

3- الهندسة الكهربائية والكيمياء (1900م)

4- صناعة البتروكيماويات والسيارات (1950م)

5- تقنية المعلومات (1990م)

فكل من هذه المراحل إنما يتصل بجغرافية متميزة للتنمية المحلية والإقليمية. وأخيراً فقد تم توسيع المجال الضيق التركيز للنظرية الموجه الطويلة لتشتمل على السياقات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية لعملية التنمية الإقليمية والمحلية.

إن نظرية الموجه الطويل إنما تعد نوع من المحاكاة لنظرية دائرة الربح السابق ذكرها والتي تقول ان وجود أسواق تنافسية إنما تعطي الطريق للعملية الاحتكارية وذلك عندما تتلاشى عوائد الابتكارات في النهاية وذلك يحدث مع وصول نموذج تقني اقتصادي جديد. ومن ناحية أخرى فقد تم اكتشاف ارتباط محتملEndog بين نظريات الموجه الطويلة ونماذج النمو الداخلي.[1]

[1] موقع د. محمد مشخص، مرجع سابق.

الفصل الثاني

التنمية الإقليمية المتوازنة في ظل الآليات الجديدة للدولة الجزائرية

تمهيد :

تسعى الحكومات في سائر الدول النامية منها و المتقدمة إلى وضع خطط و برامج لتحقيق التنمية المستدامة و رفع تحسين المستوى المعيشي و الخدمات من طرف الإدارة التي وجه و نواة السلطة التنفيذية ، إلا أن هذه البرامج و الخطط تعترضها معضلات و معوقات كثيرة و يعد الفساد من بين أخطر هذه المعوقات التي طالت جميع الدول بحيث لم يفرق في تشعبه بين الدول المتقدمة و النامية .

وبانتخاب رئيس جديد للجمهورية الجزائرية و الذي تعهد بمحاربة الفساد طيلة حملته الانتخابية، ومباشرة بعد توليه مقاليد الحكم شرع في تجسيد وعوده وإصلاحاته على أرض الوقع بالاعتماد على الآليات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الأول : الآليات السياسية

المطلب الأول : اعتماد مفهوم الوساطة الجمهورية

أولا : الإنشاء الرسمي لوسيط الجمهورية الجزائرية

إن آلية أو هيئة وسيط الجمهورية ليست وليدة اليوم بل عرفتها مختلف التشريعات على غرار فرنسا و السويد وإسبانيا وتونس ومصر والجزائر أيضا والتي ألقي على عاتقها مهمة الحفاظ على حقوق المواطنين و حرياتهم و السهر على الحد من تعسف الإدارة و محاربة الفساد .

وفي الجزائر فقد تم إنشاء لأول مرة بموجب المرسوم الرئاسي 96 /113 المؤرخ في 23 مارس 1996 ، مؤسسة وسيط الجمهورية [1] ، و الذي هو انعكاس للانتعاش المتميز الذي شهدته تلك المرحلة من تكريس لمختلف الآليات و الضمانات التي تكفل و تسهر على ضمان و حماية حقوق وحريات المواطن من جهة والحد من تعسف الإدارة من جهة أخرى .

إلا أن العمل بهيئة وسيط الجمهورية لم يدم طويلا، بحيث بعد تجربة لمدة ثلاث سنوات فقط تم إلغاء هذه المؤسسة [2] بموجب المرسوم الرئاسي رقم 99 /170 المؤرخ في 2 أوت 1999، وتم

[1] المرسوم الرئاسي 113/96 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1416 الموافق لـ 23 مارس 1996 ، يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية ، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 20 لسنة 1996 ، ص 04 .

[2] المرسوم الرئاسي رقم 170/99 المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1420 الموافق لـ 02 أوت 1999 ، يتضمن إلغاء مؤسسة وسيط الجمهورية ، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 52 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1420 الموافق لـ ' أوت 1999 ، ص 5 .

استبدالها بهيئة أخرى سميت باللجنة الفرعية للوساطة [1] تم استحداثها على مستوى اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان، وفي التعديل الدستوري لسنة 2016 تم تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقا للمادة 198 منه ليتم إلغاء اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان بموجب المادة 33 من القانون 16 /13 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفية تعيين أعضاءه و القواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره [2] .

بحيث تم استحداث لجنة دائمة للوساطة بموجب المادة 24 من القانون 13/16 و التي أوكل على عاتقها مهمة دراسة و متابعة الطلبات التي تتلقاها من الأشخاص الطبيعية و المعنوية متى كان هناك تعسف من قبل الإدارة أو خرق للمبادئ و الضوابط التي تحكم علاقة المواطن بالإدارة [3] .

و تكريسا لمبادئ الديمقراطية و تجسيدا لفكرة دولة القانون في إطار الإصلاحات التي قام بها رئيس الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون " تم إعادة الروح لمؤسسة وسيط الجمهورية الجزائري بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20/ 45 المؤرخ في 15 فيفري 2020 بحيث يؤسس و يوضع لدى رئيس الجمهورية و يستمد سلطته منه [4] .

الملاحظ أن هيئة وسيط الجمهورية لا تعد سلطة قضائية كونها لا تمتلك السلطات القضائية المعتادة ، كما أنها تمارس وظائفها بطريقة ودية أكثر منها زجرية أو وقائية أكثر منها عقابية إضافة إلى النص صراحة أنها هيئة غير قضائية كما هو موضح في المادة 2 من المرسوم الرئاسي 96 /113 على : (وسيط الجمهورية هيئة طعن غير قضائية تساهم في حماية حقوق المواطنين و حرياتهم وفي قانونية سير المؤسسات و الإدارات العمومية) .

و من البديهي فهي لا تعد سلطة تشريعية رغم وجود علاقة بين وسيط الجمهورية والبرلمان في بعض الأنظمة كمؤسسة وسيط الجمهورية الفرنسية بحيث يتم تقديم الشكوى عبر القنوات

---

[1] المادة 24 من المرسوم الرئاسي رقم 47/02 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1422 الموافق لـ 16 جانفي 2002 ، يتضمن الموافقة على النظام الداخلي للجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان و حمايتها ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، عدد 5 ، المؤرخ في 20 جانفي 2002 ، ص3 .

[2] قانون رقم 16/ 13 المؤرخ في 3 نوفمبر 2016 ، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق اتلانسان وكيفية تعيين اعضاءه و القواعد المتعلقة بتنظيمه و سيره ، الجريدة الرسمة عدد 65 المؤرخ في 6 نوفمبر 2016 ، ص 5

[3] ظريفي نادية ، حاج جاب الله أمال ، الاليات القانونية و المؤسساتية لترقية العلاقة بين الادارة و المواطن في الجزائر ، مجلة الاجتهاد القضائي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 1 ، مارس 2019 ، ص 91 .

[4] المرسوم الرئاسي رقم 45/20 المؤرخ في 21 جمادى الثانية 1441 الموافق لـ 15 فيفري 2020 ، يتضمن تاسيس وسيط الجمهورية ، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 9 المؤرخ في 16 فيفري 2020 ، ص4 .

الرسمية ألا وهي نواب البرلمان والذين بدورهم يحيلونها على وسيط الجمهورية الفرنسي، كما أن هذا الأخير يعرض تقريره السنوي أمام البرلمان.

ويتمتع وسيط الجمهورية بصلاحيات المتابعة والرقابة العامة التي تسمح له بتقدير حسن علاقات الإدارة بالمواطنين.

إن الرؤية التي كانت وراء إنشاء هذه الهيئة رؤية واقعية ومسؤولة تؤمن بضرورة تحسين الخدمة العمومية، من خلال مبادئ تطبيق الحكم الراشد، ومحاربة البيروقراطية والتعسف الإداري.[1]

و في الأخير نستطيع القول أنه لا يختلف اثنان على أن هذه الهيئة أو المؤسسة قد أثبتت نجاحا كبيرا في جميع الدول التي كرستها ضمن مؤسساتها و إعادة الروح إلى هيئة وسيط الجمهورية يعد خطوة إيجابية نحو تعزيز الضمانات القانونية و آليات الرقابة و حماية و ضمان حقوق المواطنين و حرياتهم وما قد يطالها من انتهاكات في كل المجالات و في كل الأزمنة .

بحيث تمثل اللبنة الأساسية لتكريس دولة الحق و القانون التي تجعل من المواطن أساسا لها و تحافظ على حقوقه و تسهر على حمايتها و هو ما يبرر الجدية و النية الصادقة لدى صناع القرار في الدفع بعجلة التنمية .[2]

المطلب الثاني : الديمقراطية التشاركيـــــة

يقصد بالديمقراطية التشاركية مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطن الانخراط بشكل مباشر في تسيير الشؤون العامة، أي مشاركة المواطنين في القرارات التي لها تأثير مباشر على الشأن العام .[3]

ويرى الدكتور الجزائري صالح زياني بأن الديمقراطية التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، وبشكل آخر هي أن يكون

[1] mediateur@el-mouradia.dz ، تم تصفح الموقف بتاريخ 22 أوت 2022 .
[2] شلال رضا ، بن سالم احمد عبد الرحمان، حاشي محمد الامين، مكانة وسيط الجمهورية في النظام المؤسساتي الجزائري، مجلة القانون والتنمية، جامعة طاهر محمد ، بشار، الجزائر، مجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2020، ص30.
[3] بوحنية قوي ، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية ، عمان ، دار حامد للنشر و التوزيع ، 2015 ، ص53 .

للمواطنين دور في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث يقوم هذا النوع من المشاركة على التنظيم و حرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة.[1]

انطلاقا من التعريفين السابقين يمكن اعتبار الديمقراطية التشاركية بأنها جملة من الإجراءات والآليات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني و المواطن أساسا في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات لصالح الشأن العام ، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ المشاريع المحلية و تقييمها وذلك عبر التفاعل مع السلطات بهدف توسيع دائرة المشاركة وإعطاء الفرصة للمواطن من أجل التعبير عن آرائه في القرارات والمشاريع المحلية .

أهداف الديمقراطية التشاركية :

يتمثل الهدف الأساسي من الديمقراطية التشاركية في الأهمية الاقتصادية والثقافية المنتظرة من إشراك المواطن مباشرة في تقديم المقترحات والتشاور في القرارات وصياغة السياسات العامة خاصة على المستوى المحلي بهدف تحريك عجلة التنمية التي تتماشى ومطالب المجتمع .

ولتحقيق مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي يمكن استعراض أهم الأهداف فيما يلي :

- تهدف إلى تحسين إدارة الشؤون المحلية انطلاقا من المبدأ القائل " الإدارة الأفضل هي الإدارة الأقرب " لتحقيق فعالية اتخاذ القرار و منع النزاعات في الحلول المقترحة.
- تؤدي الديمقراطية التشاركية إلى ترشيد و عقلنة السياسات و عمل الإدارة المحلية من تعديل سياساتها و برامجها بحيث تجعلها تتخلى عن بعض الإجراءات التقليدية و ذلك بسبب مشاركة المواطنين و متابعتهم للخطوات المنتهجة في سير البرامج .
- السهولة في تنفيذ القرارات و اختيار المشاريع التنموية المحلية لأن المواطنين هم من شاركوا في هذه العملية .
- تهدف الديمقراطية التشاركية إلى إعادة الثقة بين المواطنين و المسؤولين من خلال فتح قنوات الاتصال والحوار المباشر بينهم و إشراكهم في التسيير المحلي .[2]

[1] باديس بن حدة ، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد 10 ، 2017 ، ص 286 .
[2] عبد المجيد برابح ، الديمقراطية التشاركية ، مجلة القانون ، الجزائر ، العدد1 ، أفريل 2011 ، ص 104 .

- تسمح الديمقراطية التشاركية بمساعدة أفراد المجتمع في تحقيق أهدافهم و تزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشاكل المجتمع و الوصول إلى حلول توافقية .
- تهدف الديمقراطية التشاركية إلى تعميق مفهوم المواطنة من خلال الشعور بمسؤولية اتجاه وطنه و تمكينه من المشاركة في فعالية الحياة السياسية .

وفي هذا السياق تعتبر الديمقراطية التشاركية الإطار الذي يعبر فيه المواطن عن إرادته و تقديم مقترحاته بالإضافة إلى مراقبته و متابعته و تقييمه للبرامج والمشاريع التنموية المحلية .[1]

الديمقراطية التشاركية كآلية لتعزيز دور المواطن في المشاركة في الشأن المحلي في الجزائر:

نص المؤسس الدستوري على الديمقراطية التشاركية و تبناها بموجب المادة 15 من التعديل الدستوري لسنة 2016 حيث أقر تطبيقها على مستوى الجماعات المحلية كما تم استحداث عدة مؤسسات استشارية جديدة في متن التعديل الدستوري إضافة إلى التأكيد على المؤسسات السابقة.

وتعتبر الجماعات المحلية المجال الرحب لاستيعاب الديمقراطية التشاركية [2] ، كما أنها مكملة للآليات التمثيلية فآليات المشاركة المباشرة و الفعلية تعتبر بمثابة أدوات إصلاحية في مواجهة ثغرات العملية التمثيلية وهي آليات لا تهدف في الأصل إلى تغيير ميكانيزمات الحكم بل بالأساس إلى توسيع دائرة المشاركة لان الديمقراطية التشاركية تقوم على فرضية أن المشاركة السياسية أوسع من المشاركة الانتخابية كما أنها تفسح المجال للمشاركة في الفترات الفاصلة بين الانتخابات بالإضافة إلى أنها لا تبقي مجال المشاركة حكرا الأحزاب السياسية وبحكم التكريس الدستوري للديمقراطية التشاركية أصبحت المجالس المحلية مطالبة بفتح قنوات التواصل والحوار و النقاش أمام المواطنين و فعاليات المجتمع المدني و القوى الحية قبل اتخاذ القرارات التي تهم برامج التنمية المحلية. أقر المشرع الجزائري الديمقراطية التشاركية في قانوني البلدية 11/ 10 و الولاية 12/ 07 حيث خصص لذلك في قانون البلدية 11/ 10 بابا كاملا وهو الباب

[1] عبد المجيد برابح ، الديمقراطية التشاركية ، مرجع سابق ، ص 105 .
[2] عبد المجيد رمضان ، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر) ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، العدد 16 ، جانفي 2016 ، ص77 .

الثالث المعنون بمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية [1]، حيث نصت المادة 11 على "تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري".

لذلك فالمجلس الشعبي البلدي مطالب بعدم العمل في السرية ، فالفعل المدني ثروة يجب أن تثمن و تدعم من حيث القدرات و المواكبة و التتبع و المعرفة و التعاون و الانفتاح و التأطير وتسهيل الحق في الحصول على المعلومة و بناء المغطيات و تطوير الكفاءات وتنمية الوسائط التواصلية الحديثة بدون استعلاء ولا وصاية ، كما أن استشارة المواطنين حول مختلف البرامج التنموية يكرس الرقابة الشعبية على مداولات المجلس الشعبي البلدي .[2]

إن نص المشرع على إمكانية عرض المجلس الشعبي البلدي لنشاطه السنوي أمام المواطنين تكتنفه بعض الضبابية فلم يكن المشرع حازما في الأمر و أقر الإمكانية و جعلها اختيارها بيد المجلس، عوض جعل عرض النشاط أمام المواطنين إجباريا ، حيث يثبت الواقع المعاش أن رؤساء المجالس الشعبية البلدية لا يقومون بعرض نشاطاتهم السنوية كما أن المشرع استعمل مصطلح عرض فقط أي قد يكون سردا للخطوط العريضة لنشاطه السنوي عوض تقديم حصيلته السنوية وهو ما يستلزم إعادة النظر فيه من طرف المشرع في تعديل قانوني البلدية والولاية .

أما المادة 12 فنصت على " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه ، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم " .

يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما .

وبخصوص المادة 13 نصت على " يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير و / أو كل ممثل جمعية

[1] أنظر المواد 11 و 12 و13 و14 من القانون 10/ 11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 37 الصادر في 03 جويلية 2011 .

[2] عمار بوضياف ، شرح قانون البلدية ، دار جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 ، ص64 .

محلية معتمدة قانونا الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم " .

هاته المادة نصت على دور المجتمع المني في المساهمة في التنمية بمختلف أطوارها ابتداء من الإعداد إلى التنفيذ و التقييم مع الجماعات المحلية ، إلا أن الأجدر للمشرع كان النص على إجبارية الاستشارة عوض جعلها اختيارية .

ونصت المادة 14 على " يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي و كذا القرارات البلدية و يمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته " .

من خلال هذه المادة تم منح المواطنين حق الاطلاع على مختلف مداولات المجلس الشعبي البلدي و القرارات البلدية، وقد أحسن المشرع بأن أقر إمكانية الحصول على نسخة من هاته المداولات بشرط أن تكون له مصلحة، وهنا كان ينبغي على المشرع عدم ربط شرط الحول على نسخة بضرورة توافر المصلحة باعتبار أن حق الاطلاع ممنوح لكل الأشخاص فكان الأجدر الحصول على نسخة من المستخرج لكل المواطنين هو أيضا .

كما تتضح معالم الديمقراطية التشاركية في علنية جلسات المجالس الشعبية المحلية و جعلها مفتوحة أمام الجمهور حيث نص المشرع على إمكانية حضور أي مواطن لجلسات المجلس الشعبي البلدي و هذا استنادا للمادة 26 فقرة 01 من القانون 11/ 10 ، الأمر الذي أكدته المادة 13 من المرسوم التنفيذي 13/ 105 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي ونصه على إعلام المواطنين بتاريخ الجلسات و جدول الأعمال حيث نص على إلصاق مشروع جدول الأعمال عند مدخل قاعة المداولات و الأماكن المخصصة لذلك.

كما تعد المشاركة في إجراء التحقيق العمومي إحدى الآليات التي تساهم بتكريس الديمقراطية التشاركية و هو ما أكدته المادة 21 من القانون 03/ 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، إذ بمجرد فتح تحقيق عمومي يكون من حق كل شخص طبيعي أو معنوي يهمه موضوع التحقيق أن يقدم ملاحظاته الكتابية في السجل المخصص لذلك، وشفاهة للمحافظ

المحقق، كما يمكن اللجوء لاستشارة المواطنين في النشاطات المتعلقة بمنح التراخيص في المشاريع وهو ما نصت عليه المادة 74 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثالث: أثر اللامركزية على التنمية الإقليمية

نتناول في هذا المطلب تحليل مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيق التنمية المحلية. نظرا لما حظي به كل من المفهومين من اهتمام كبير في الخطاب التنموي والسياسي خلال العقدين الأخيرين، وخاصة في البلدان النامية وقد حاولنا تعريف اللامركزية الإدارية وشروطها، وتمييزها عن مفاهيم ومصطلحات أخرى تستخدم أحيانا كمرادفات لها مثل الأقلمة واللاحصرية، كما بينا أن اللامركزية الإدارية مفهوم متعدد الأبعاد والمستويات،[2] حسب حجم ونوع الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الحكم المحلية وكذلك تعرضت هذه المعالجة إلى تطور مفهوم التنمية المحلية وأهدافها، ومدى مساهمة اللامركزية الإدارية في تحقيقها.

من خلال دور اللامركزية كإطار لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية، ودورها كذلك في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وترسيخ الديمقراطية المحلية وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة مراعاة جملة من الاعتبارات عند تطبيق سياسة اللامركزية، لضمان تفادي أي آثار سلبية قد تنجم عن تطبيق مثل هذا النوع من نظم الإدارة .

تواجه هيمنة الدولة على إدارة الحكم تحديا كبيرا إثر التغيرات الكبيرة التي تعرفها العلاقة بين الدول والأسواق والمجتمع المدني، بفعل العولمة والتغير التقني السريع. ولم يعد دور الدولة في التنمية بمنأى عن مثل تلك التغيرات؛ ولا أدل على ذلك من تخليها عن الكثير من الأعمال التنموية لفائدة أجهزة للحكم على مستوى إقليمي أو محلي في إطار سياسة اللامركزية فالدولة القومية (الوطنية) بعد تراجع هيمنتها، بادرت بالرجوع إلى الهويات الترابية والفاعلين المحليين، مما انبثق عنه ظهور ترتيبات جديدة، وبروز عناصر فاعلة على المستوى المحلي في ظل اللامركزية، والتي اتبعتها الدولة الوطنية بحثا عن أنماط جديدة لاندماجها، ولحل الصعوبات التي تعرفها هذه الدول حاليا على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى عناصر العقد السياسي وإزاء تأكد النزعة نحو انسحاب الدولة من الاقتصاد والعمل

[1] د . حمودي محمد، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية على مستوى الجماعات الإقليمية في الجزائر ، العدد 12 ، جوان 2019 ، ص 129

[2] سليمان ولد حامدون ، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن ، تاريخ الاطلاع 23 أوت 2022 .

التنموي على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك تراجع المد التضامني العالمي وتضاؤل نصيب بلدان العالم الثالث من الاستثمارات الخارجية المباشرة واشتداد حركية رأس المال المعولم والمنافسة بين الشركات العالمية، أصبحت التنمية المحلية بديلا ملائما للتدخلات الحكومية المؤقلمة والمكثفة ويحاول هذا العمل دراسة دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية .

دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية

بما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، فهي إذن أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة، وهذا يعني أن اللامركزية الإدارية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية، وذلك بإسناد مهام إدارية وتنموية لها تزيد من فاعليتها، وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها .[1]

1- اللامركزية كإطار ملائم لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامةً، والتنمية المحلية خاصة قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ أن فشل كثير من خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي ناجم بالأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها على صعيد آخر فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللامركزي مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كاستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، لذلك فإن هيئات التخطيط الرسمية في المستوى

[1] سليمان ولد حامدون ، مرجع سبق ذكره

الإقليمي والمحلي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه.

إن عملية التخطيط في ظل اللامركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيس من مبادئ التنمية الناجحة كما يراها **"إيمانويل صن "** وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز الحرية، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظم من قدرة الإنسان على الاختيـار كما أن التخطيط من أسفل يساعد في تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط، ودائماً هناك فرق كبير بين أهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات ومؤسسات تخطيط إقليمية، وأهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيئات التخطيط المركزي، وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكملة ومنسجمة مع الثانية وغير متناقضة معها.

إن تطبيق الإدارة اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه.[1]

تمثل اللامركزية - بما تمنحه من صلاحيات أوسع للهيئات المحلية - إطارا ملائما لإشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة تنميتها الذاتية، كما تساهم اللامركزية في نشر الديمقراطية ومشاركة مختلف الفاعلين في العملية التنموية، والتي أصبح المجال

[1] سليمان ولد حامدون ، مرجع سبق ذكره

المحلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة إطارها الأنسب بهدف تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية المحلية المتاحة والكامنة، وتشغيل الأيدي العاملة المحلية ولعل مساهمة اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية تتجلى في كونها تساعد على:

- الحد من البيروقراطية الإدارية وتسريع وتسهيل عملية صنع القرار الإداري والتنموي، مما يساهم في إيجاد توزيع عادل نسبياً لسلطة صنع القرار والاستثمارات والموارد داخل الدولة.
- تنازل هيئات الحكم المركزية عن جزء من صلاحيتها لصالح هيئات حكم محلية، هذه الهيئات التي تتعايش مع مشكلات السكان المحليين بشكل مستمر وتدرك أسبابها وأبعادها، وهذا الوضع يمنح هذه الهيئات القدرة على ربط برامج ومشاريع التنمية بالحاجات المتعددة والمتناقضة للمناطق والأقاليم والشرائح السكانية المختلفة، وبالتالي يضمن تحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية بصورة فاعلة وإيجابية.
- إيجاد الاتصال المباشر والمستمر بين هيئات التخطيط التنموي والسكان، وهذا يُمكّن القائمين على التخطيط من الحصول على بيانات أكثر دقة حول أوضاع مناطقهم، ويساعد على إعداد وتنفيذ خطط تنموية واقعية وفعالة ومؤثرة.
- إيجاد توزيع عادل لمكاسب التنمية، وتحسين المستوى التنموي والخدمي في جميع مناطق البلد؛ من خلال وصول الموارد والاستثمارات إلى جميع مناطق وأقاليم الدولة، وهذا يقلل من حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.
- تخفيف العبء الإداري والتنموي عن مؤسسات وهيئات الحكومة المركزية؛ حيث تخلصها من العديد من المهمات والصلاحيات بإسنادها إلى هيئات إقليمية ومحلية، وهذا الوضع يمكن هيئات التخطيط المركزية من أخذ الوقت الكافي في الإشراف بشكل فعلي وعملي على متابعة خطط التنمية المختلفة.[1]
- ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي، وذلك على اعتبار أن اللامركزية هي شكل من أشكال وأسس العملية الديمقراطية.[2]

[1] سليمان ولد حامدون ، مرجع سبق ذكره
[2] سليمان ولد حامدون ، مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني : الآليات الاقتصادية

المطلب الأول : التنمية السياحة كأداة لتحقيق التنمية الإقليمية

تمتلك الجزائر موارد طبيعية وخصائص سياحية عديدة ومتنوعة الأمر الذي يؤهلها لتكون قطبا سياحيا في غاية الأهمية، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى إحداث تغيرات نوعية في مستوى الخدمات والتسهيلات المقدمة في مجال الخدمة السياحية والحاجة إلى الاستثمار في البنى التحتية المرتبطة بالنشاط السياحي كالطرق والمطارات والمياه والكهرباء والاتصالات.

يعتبر البعد الإقليمي في التنمية السياحية مسالة أساسية في تحقيق التوازن بين أقاليم الدولة الوحيدة ومن هنا عمدت الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 إلى إعطاء أهمية لمسألة الإقليم حيث يعتبر المخطط الإقليمي للتهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية فهو الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها جميع الفاعلين و جميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025.[1]

التوجهات الاستراتيجية للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية :

يتجسد المخطط الوطني للتهيئة السياحي لآفاق 2025 من خلال خمسة خطوط رئيسية تستجيب للرهانات الكبرى لتنمية الإقليم كما ترمي بصفة متزامنة و منسقة إلى :

1- ضمان إقليم مستدام: ويتجسد من خلال خمسة برامج عمل هي : ديمومة الإقليم المائي، المحافظة على التربة ومحاربة التصحر، الأنظمة البيئية، المخاطر الكبرى، التراث الثقافي .

تتبنى المقاربة الإقليمية كمبدأ رئيسي لتنمية الأقاليم بما يتناسب وقدراتها على التحمل في ميدان التنمية، حماية وتثمين الأنظمة البيئية وكذا حماية وتثمين التراث الثقافي .

2- خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي : و يتمثل في خمسة برامج للعمل الإقليمي شملت : فرملة التوسع نحو الساحل، خيار الهضاب العليا ، خيار تنمية الجنوب ، إعادة الموقعة الصناعية و الإدارية، نظام حضري متسلسل و مفصل .

[1] مؤذن اعمر ، السياحة كأداة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة (حالة الجزائر) ، الملتقى الوطني الأول ، آفاق التنمية الإقليمية و المكانية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أدرار ، 2013 / 2014 ، ص 12 .

3- ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم: ويتمثل في سبعة برامج في العمل الإقليمي جاءت كما يلي: عصرنة وتشبيك هياكل الأشغال العمومية، النقل، الإمداد والاتصالات، نحو عواصم المدن، أقطاب التنافسية والامتياز، الفضاءات الجديدة للنمو، التنمية المحلية، الانفتاح الدولي للأقاليم .

4- تحقيق العدالة الإقليمية: ويتمثل في ثلاثة برامج للعمل الإقليمي : التجديد الحضري وسياسة المدينة، التجديد الريفي، استدراك و تأهيل المناطق ذات العوائق .

5- ضمان حكم إقليمي راشد : يندرج هذا المخطط في إطار منطق الشراكة ، فبالإضافة إلى وظائف التحكيم و الضبط تضطلع الدولة بسياسات عمومية قوية قادرة على ضمان مستوى عالي من التضامن الفضائي والإقليمي، وتبقى الدولة فاعلا اقتصاديا في بعض الميادين الحساسة مثل المحروقات، تطوير الدولة إمكانياتها للتدخل، وتحدد الأدوات والترتيبات التي تسمح لها بإنجاز سياساتها العمومية و تنسيقها مع القطاع الخاص الذي يضمن بصفة تدريجية تنمية النظام الإنتاجي في جزء كبير منه [1] .

مما سبق يمكننا أن ندرك أن للسياحة دورا فعالا في تنمية الأقاليم ، حيث أن السياحة تأخذ طابع التصنيع المتكامل و الذي يعني إقامة و تشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها، و بالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين ، فتأخذ بذلك التنمية السياحية أشكالا عديدة تختلف من منطقة إلى أخرى .

من هنا كان لزاما على الدول وضع مخطط سياحي بالاعتماد على قواعد التنمية السياحية للأقاليم من أجل تحديد الأقاليم الفقيرة و الغنية أو في تنمية الأقاليم داخليا و خارجيا ومن ثمة اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي لمعالجة مشكلات النمو السريع للسكان و لمتطلبات التنمية بما يقدمه من وسائل علمية وطرائق فنية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة للمناطق الريفية والحضري على السواء وفي جميع أنحاء البلاد .

الجزائر و إدراكا منها لأهمية النشاط السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية قامت بإصدار قانون خاص يتضمن خطة استراتيجية لآفاق 2025 من أجل تدارك التأخر المسجل في هذا القطاع من خلال التركيز على مخطط نوعية الخدمات والترقية السياحية و تشجيع الاستثمار

[1] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ، الكتاب رقم 01 ، جانفي 2008 ، ص 9- 10 .

السياحي و إنشاء القرى السياحية و مختلف الخدمات والمرافق العامة التي تشجع على التدفق السياحي. [1]

المطلب الثاني: الاهتمام بدعم الاستثمار المحلي

يعد الاهتمام بمسألة الاستثمار المحلي من أهم أولويات الدول على مستوى سياساتها الداخلية على اعتبار هذا الأخير يعد أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطوير الاقتصاد العام لأي دولة و دعامة أساسية لتحقيق و استمرار عملية التنمية على عديد المستويات، والجزائر على غرار بقية الدول خاصة في ظل تبنيها سياسة الانفتاح الاقتصادي عملت على خلق و تطوير سياسات الاستثمار المحلي و الأجنبي و ذلك من خلال إصدارها العديد من القوانين والتشريعات والتي ركزت في أغلبها على منح ضمانات في شكل مزايا و حوافز للمستثمرين، إلى جانب سعي الدولة لإشراك مجموع المؤسسات والهيئات الفاعلة في العملية و من ضمنها الجماعات المحلية ممثلة في البلدية و هو ما عبر عنه القانون 11 / 10 المتعلق بالبلدية و الذي عدها على المستوى النظري أحد الضمانات الأساسية بخلق و جذب الاستثمارات المحلية ومنحها العديد من الصلاحيات في هذا المجال، وعمل على وضع مختلف التسهيلات لتجسيد سياسة تشجيع ودعم الاستثمار المحلي على مستوى أقاليمها وذلك انطلاقا نمن مجموع الصلاحيات الاقتصادية والمالية التي منحها إياها المشرع ضمن الإطار القانوني المنضم لها .

قانون البلدية 11/ 10 و ضمانات الاستثمار المحلي في الجزائر :

منح القانون **11/ 10** للجماعات المحلية في الجزائر جملة من الصلاحيات بناء على مجموعة من الأسس مثلتها جل الآليات التي عبرت عنها النصوص القانونية و التي تبين من خلالها مدى تجسيد هذا القانون على المستوى التطبيقي من عدمه .

[1] مؤذن اعمر ، مرجع سابق ، ص 15 .

أسس تدخل البلدية في تدعيم الاستثمار المحلي وفق القانون 11/ 10 :

1- الأساس القانوني :

تمارس البلدية كهيئة إقليمية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون و بالطريقة التي تراها مناسبة والأقل أعباء عليها والأكثر ملائمة لظروفها، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطن و تحسينه .[1]

2- الأساس الاقتصادي :

تقوم البلدية ممثلة بالمجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي و تعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين و توسيع قدراتهم السياحية وذلك بتشجيع المتعاملين في المجال السياحي، وتخصص البلدية رأس مال على شكل امتيازات يتم إسنادها إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية، ولها أن تنشئ مؤسسات عامة اقتصادية (ذات طابع صناعي أو تجاري سواء في مجال الصناعة التقليدية أو الصناعة الحديثة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لأجل لتسيير مصالحها والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية) .[2]

3- الأساس الاجتماعي :

تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفق المقاييس الوطنية و الخريطة المدرسية وتعمل على صيانة هذه المؤسسات و تشجيع النقل المدرسي و تتخذ الإجراءات التي من شأنها تشجيع التعليم ما قبل المدرسي وتعمل ترقيته للمجلس الشعبي أن يبادر بالإجراءات التي من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة و تقديم المساعدة لها في مجالات الصحة والشغل والسكن وتتكفل البلدية بإنجاز المراكز الصحية وقاعات العلاج وصيانتها وتقوم في حدود إمكانياتها بصيانة الأجهزة والهياكل المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه أي تعمل على صيانة المراكز الثقافية المتواجدة في إقليم البلدية وتعمل البلدية في مجال السكن على خلق

[1] المادة 3 من القانون 11 / 10 المتعلق بالبلدية

[2] فريدة مزياني ، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار ، مجلة الاجتهاد القضائي ، ورقة بحثية في الملتقى الدولي الخامس حول دور و مكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية ، جامعة بسكرة ، ماي 2009 ، ص 50 .

شروط الترقية العقارية العامة والخاصة وتنشيطها، وتشارك في المؤسسات العقارية عن طريق مستثمرين .[1]

آليات البلدية في تدعيم الاستثمارات المحلية ضمن القانون 10/11 :

لما كانت البلدية هي الفاعل الأساسي في إحداث التنمية المحلية وتفعيلها على مستوى إقليمها بالشراكة مع الدولة فقد عملت على تشجيع سياسة الاستثمار المحلي وذلك من خلال:

1- تهيأت المناخ لجذب الاستثمارات المحلية.

يقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق راس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.[2]

2- تهيئة المناخ الاقتصادي:

حيث تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري ومنح الأولوية في تخصيصها لبرامج تجهيزاتها العمومية والاستثمار الاقتصادي، ويمكنها أيضا من القيام أو المساهمة في تهيئة مساحات موجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية والتجارية الخدماتية.[3]

وتعمل على تحسين البنية التحتية التعليمية واتخاذ عند الاقتضاء و في إطار التشريع و التنظيم المعمول بهما التدابير الموجهة لترقية التعليم ألتحضري و التعليم الثقافي و الفني .[4]

كما يتخذ رئيس مجلس الشعبي البلدي في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بهما كل الاحتياجات الضرورية وكل التدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها أي كارثة أو حادث ، وفي إطار احترام حقوق

[1] فريدة مزياني ، مرجع سابق ، ص 50 .
[2] بونوة شعيب وفاطمة الزهراء عراب، انعكاسات دور الحكومة في تهياة المناخ الاستثمار على واقع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، في: revene d'etudes sur les institutions et le devlopment. N03, septembre 2016, p 135
[3] المادة 117 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية.
[4] المادة 122 من القانون 11/ 10 المتعلق بالبلدية.

وحريات المواطنين يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي بالخصوص على المحافظة على النظام العام و أمن الأشخاص و الممتلكات .[1]

3- الاستفادة من التعاون الدولي و اتفاقيات التوأمة و الاستعانة بالخبرات :

حيث نص قانون البلدية 11/ 10 أنه يمكن للبلدية أن تلجأ إلى خدمات خبراء أو مستشارين عن طريق التعاقد من أجل إنجاز مهام ظرفية وفق الشروط المحددة في التشريع و التنظيم المعمول بهما .[2]

يجب أن تكون البلديات الجزائرية مؤهلة لإبرام اتفاقيات تعاون مع بلديات تابعة لدول أجنبية للاستفادة من خبرات وتجارب ومساعدات البلديات الأجنبية، وأن الانضمام إلى المنظمات الدولية يمكنها من الاستفادة من خدماتها في مجال القانون الدولي .[3]

4- التضامن والتعاون المحلي فيما بين البلديات :

يمكن للمجالس الشعبية البلدية لبلديتين أو أكثر أن تقرر الاشتراك في مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات لتقديم الخدمات و التجهيزات أو مصالح ذات نفع مشترك بينها سعيا وراء تطوير نظام الإدارة المحلية و خلق التعاون بين المجالس المحلية لأجل تنفيذ و إدارة مشاريع الخدمات المشتركة ،[4] و تنجز الأعمال المسجلة في إطار التعاون المشترك بين البلديات بموجب اتفاقية أو عقود يصادق عليها عن طريق المداولات .[5]

5- إشراك المجتمع المدني في تعزيز الاستثمارات المحلية :

الاعتماد على المجتمع المدني في اتخاذ القرارات و متابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية و الشحنة الروحية التي لا تتحقق التنمية الإقليمية بدونها ، من خلال إتاحة فرص مشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة و المدارس و المستشفيات وغيرها من

[1] المواد 98- 94 من القانون رقم 11/ 10 المتعلق بالبلدية .
[2] المادة 132 من القانون 11/ 10 المتعلق بالبلدية .
[3] فريدة مزياني ، مرجع سابق ، ص 64 .
[4] فريدة مزياني ، مرجع سابق ، ص 64 .
[5] المادة 216 من القانون 11/ 10 المتعلق بالبلدية .

الهيئات العامة ،[1] و لقد أولى المشرع الجزائري أهمية لهذه النقطة في قانون البلدية 11/ 10 حيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم و استشارتهم حول خيارات و أولويات التهيئة و التنشئة الاقتصادية و الثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون .[2]

حدود قدرة قانون البلدية 11/ 10 على منح ضمانات حقيقية للاستثمار المحلي :

من خلال القراءة المتمعنة في نصوص القانون 11/ 10 و المتعلق بالبلدية يتبين أنه بالرغم من الإيجابيات التي جاء بها هذا القانون فيما يخص إعطاء اختصاصات واسعة و متعددة للبلدية للمساهمة في دفع عجلة الاستثمار المحلي إلا أن حدود هذه المساهمة تبقى ضيقة ، من حيث إمكانية منح البلدية صلاحيات كاملة وفعلية في مجال خلق وتعزيز الاستثمارات و جعل البلدية شريك اقتصادي حقيقي، لوجود شرخ واضح بين الواقع و التشريع تظهر صوره من خلال:

- تردد الدولة في الاستقلالية المالية للبلديات مازال قائما، فبلديات لا تستند للمورد المالي من أين لها أن تخلق الاستثمارات؟ حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال مطالبة البلدية بترقية الاستثمار على مستواها الإقليمي و هي محدودة الصلاحيات.[3]

وضمن هذا السياق يمكن إعطاء نماذج لرؤساء بلديات على مستوى الجزائر العاصمة واجهتهم عراقيل تخص تجسيد مشاريع استثمارية، وفي هذا الإطار يرى رئيس لجنة التعمير والسكن للمجلس الشعبي لولاية الجزائر "عبد القادر صافي" بضرورة السماح لرئيس البلدية باتخاذ القرارات خاصة المتعلقة ببعض الصلاحيات الاقتصادية التي تساهم في خلق ديناميكية و ثروة على المستوى المحلي، ويتطلب تحريرها لفتح المجال للاستثمار كون رئيس البلدية ليس من صلاحياته تسليم أرض للاستثمار وبناء إدارة وكرائها لمؤسسات أجنبية لجلب الأموال كما أن البلديات ليست لها صلاحيات كافية للقيام بنشاطات اقتصادية لخلق الثروة ما يتطلب تغيير ذهنية التسيير وطرقه ومراجعة القوانين، وفي ذات الصدد دعا رئيس لجنة التعمير و السكن بالمجلس الشعبي الولائي السلطات العمومية إلى

[1] عبد الله غانم و بيبي وليد ، تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحكومة المحلية ، مجلة أبحاث و دراسات التنمية المحلية ، ع 3 ، ديسمبر 2015 ، ص 59 .

[2] المادة 11 من القانون 11/ 10 المتعلق بالبلدية .

[3] نبيلة بن يوسف ، البلدية بين دعم الدولة و مطلب خلق الثروة ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، تم تصفح المقال في 25 أوت 2022 على الرابط التالي : www . maspolitiques . com / ar / index . p 1

تحرير المبادرات الفردية و بالتالي تحرير المسؤول على المستوى المحلي وإعادة النظر في مجموعة من القوانين التي جعلت صلاحيات رؤساء البلديات محدودة ، وتغيير ذهنية المواطن و جعله يندمج مع النشاط الاقتصادي المحلي وإشراك القطاع الخاص وتحميله المسؤولية ليلعب دوره ولو بالنسبة للمحلات الصغيرة التي يجب تسهيل إجراءات استغلالها لجلب مداخيل وتوظيف شباب وخلق ديناميكية على المستوى المحلي . [1]

- قد تتلقى بعض البلديات عروض مغرية لبناء مصانع على أراضيها و مشاريع ربحية لكن الأمر ليس سهلا بالنسبة لرؤساء البلديات، فليس اتخاذ القرار النهائي بأيديهم بل ترفع المطالب على مستوى الولاية و يطول الانتظار وعادة النتيجة تكون برفض المشروع و بعد الإطالة في الرد يفقد صاحب المشروع الأمل وتتلاشى قواه وعزيمته في القيام بالمشروع.[2]
- إشكالية عدم قدرة البلدية على تحصيل جبايتها حيث أن هناك بلديات تثمن ممتلكاتها و لما تطالب بمستحقاتها (كأموال كراء محلات البلدية ومبانيها) ولا تتلقى استجابة فإنه يلجأ لطرد المتهاونين ولكن الجهات المهنية في الغالب لا تقبل التدخل حفاظا على الأمن والاستقرار وخوفا من الاحتجاجات الشعبية، وهنا اعتبر رئيس بلدية الدويرة في تصريح لقناة المساء أن مطالبة البلديات للبحث عن مصادر تمويل ذاتية فكرة سديدة تتطلب في بداية الأمر البحث عن عقارات تحتضن المشاريع الاستثمارية متسائلا، كيف للبلديات أن تجلب المستثمرين وهي لا تملك حرية التصرف في العقار. [3]

المطلب الثالث : الاهتمام بدعـــــم المقاولاتيـــة

إن سعي الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على الاستقرار والأمن الاقتصادي والنمو يؤكد على الدور المتنامي للمقاولاتية في كافة مجالات ونشاطات التنمية، ويظهر ضرورة انطلاق الممارسات العملية للمقاولاتية و تواصلها وفق توجه استراتيجي في إطار مؤسسي على المستوى المحلي و الدولي . وإدراكا لذلك قامت الجزائر للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي بتوفير مختلف الشروط الأساسية من خلال تفعيل مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية وإنشاء الآليات المسخرة لتطوير هذا

[1] زهية شين ، محدودية الصلاحيات تعرقل تجسيد توصيات الحكومة و الولاة ، تم تصفح المقال يوم 25 أوت 2022 ، على الرابط التالي : https bit . ly/ 2 LNITGC .
[2] نبيلة بن يوسف ، مرجع سابق ص1 .
[3] زهية شين ، مرجع سابق ، ص1

النوع من المؤسسات وعلى رأسها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مختلف أجهزة الدعم كل ذلك من أجل توفير بيئة مناسبة للمقاول للنجاح في إنشاء مؤسسته الخاصة ومساهمته في النهوض بالاقتصاد الوطني [1].

الهيئات الحكومية الداعمة للمقاولاتية في الجزائر و تتمثل في :

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار .

من مهامها : ضمان ترقية وتطوير و متابعة الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛ استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين الذين يرغبون في إقامة المشاريع؛ تسهيل إجراءات تشكيل المؤسسات الجديدة، وتنفيذ المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات، و تتمثل في: تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار؛ الإعفاء من تسديد الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع ؛ تخفيض الرسوم العقارية[2].

الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب: ANSEJ

تعتبر أحد هياكل المرافقة التي تساهم في دعم و ترقية المؤسسات المصغرة، فقد ظهرت كبديل على التعاونيات الشبانية التي نشأت في أوائل التسعينيات، حيث أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-269 في 8 سبتمبر 1996، من مهامها: تقدمي الاستشارة و مرافقة الشباب حاملي المشاريع عند قيامهم بتطبيق مشاريعهم؛ تسيري تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛ تزويد الشباب المستثمر بمختلف المعلومات حول الإعانات التي يمنحها

[1] إيمان حيولة ، وردة موساوي ، مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية ، المجلة الجزائرية للموارد البشرية ، المجلد 5 ،العدد02،2020 ، ص19
[2] إيمان حيولة ، وردة موساوي ، مرجع سابق ، ص 24 .

الصندوق و بكافة الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛ بالإضافة إلى مرافقة المقاول من خلال: وضع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقين و التشريعي و التنظيمي حتت تصرف الشباب ذوي المشاريع، والتي ترتبط بنشاط المشروع؛ إحداث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا؛ تقدمي الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و رصد القروض من خلال إقامة علاقات مستمرة مع البنوك في إطار التركيب المالي للمشروع بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات مع مختلف الجهات و التي تهدف لإجراء برامج التكوين للشباب حامل المشاريع لحساب الوكالة.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: CNAC

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، و يساهم الصندوق في نطاق مهامه و بالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه. وذلك من خلال: التكفل بالدراسات التقنو- اقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم؛ تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل .

ويلاحظ أن مساهمة الصندوق في دعم المؤسسات الصغيرة كانت جزئية وليست مستهدفة، لكن ومع بداية 2004 جاءت تعديلات جديدة، عملت الجهات المعنية على ترقية أكبر لهذا الجهاز فيما يخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35-40 وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتمم والمعدل للمرسوم التنفيذي السابق[1].

حاضنـــات الأعمـــــال:

هي منظومة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها وهي مختصة في تقديم الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة للمؤسسات والأفراد الذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة .[2]

[1] إيمان حيولة ، وردة موساوي ، مرجع سابق ، ص 25.

[2] بن حراث حياة ، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبو بكر بلقائد ، تلمسان ، 2012 /2013 ، ص 157 .

وتتمثل في مرافقة المؤسسات حديثة النشأة وذلك لمدة معينة ، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات والاستشارات القانونية والمحاسبية وحتى المالية وذلك خلال مرحلة بداية المشروع .[1]

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : ANGEM

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع خاصة تلك الفئات المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية و ذلك نظرا لدوره في تشجيع روح المقاولاتية وتدعيم المبادرة الفردية و نشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة و إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشريحة، وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث هذه الوكالة تبعا للتوصيات المقدمة خلال الملتقى الوطني المنعقد في ديسمبر 2002 جول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" وطبقا لأحكام المادة 07 من المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004[2] المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهو عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل .

لقد أصبحت المقاولاتية ذات أهمية بالغة في الجزائر، بالنظر إلى كونها أحد ركائز التحول إلى اقتصاد السوق، حيث عملت الدولة على تشجيع المقاولاتية من خلال جملة من البرامج والهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع . ولقد عرفت المقاولاتية تطورا ملحوظا نتيجة حزمة من الإجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية من بينها إنشاء هيئات للدعم والمرافقة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة . كما تساهم المقاولاتية في توفير مناصب شغل والحد من البطالة، وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة، لكن تبقى مساهمتها ضعيفة وغير كافية لتكوين اقتصاد بديل عن المحروقات.

[1] صالح الصالحي ، أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي " الإشكالية ة أفاق التنمية ، القاهرة ، 2004 ، ص 13 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية العدد 6 الصادرة في 25 جانفي 2004 ، ص 8 .

المبحث الثالث : الآليات الاجتماعية

المطلب الأول : دور المجتمع المدني في النهوض بعملية التنمية

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تحقيق ودعم التنمية المحلية، و من أهم المجالات التي تعمل فيها هذه المؤسسات نجد :

1- المساهمة في العملية التنموية: من خلال تقوية و تمكين المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات وتنمية المهارات في مختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية و تنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبيـــــة فيها.

2- توفير الخدمات: وهي وظائف تقليدية التي كانت تقوم بها المؤسسات الغير الحكومية والتي تتضمن الهيئات الخيرية، المؤسسات غير الحكومية المتخصصة والجمعيات. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات عالية تمكنه من توفير نوعية الخدمات، بالإضافة إلى قدرته للوصول إلى الفئات المهمشة خاصة في الأرياف والمناطق المعزولة .

3- المساهمة في رسم الخطط والسياسات العامة: على المستوى الوطني والمحلي من خلال اقتراح مجموعة من المبادئ والتفاوض عليها والمحاولة من أجل التأثير على السياسات العامة لإدراج هذه البدائل وتحقيق أهدافه. يقوم هذا النوع من مؤسسات المجتمع المدني بتنفيذ الاستراتيجيات الآتية:

- الرصد والمراقبة: يتمثل في حق الحصول على المعلومة و يساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسات التنموية المقترحة و بالتالي معرفة سبل تنفيذها و نتائجها .
- تطوير الأطر القانونية: تستلزم التنمية إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل الحق وتحصيه، بالإضافة إلى قوانين تضمن شفافية المعلومات وحق المشاركة وبالتالي إصدار قوانين تكفل هذا الحق إضافة إلى تشريعات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنادية بتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع انتهاكات للحقوق المختلفة للأسر والأفراد وكسب التأييد والقيام بمختلف المهام [1].

[1] السيد مصطفى، مفهوم المجتمع المدني و التحولات المدنية ودراسات العلوم السياسية ،سلسلة بحوث سياسية ، 95 ،القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،افريل 1995،ص45 .

- تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات و الرؤى و إجراء المسموحات الميدانية و تحليلها بالإضافة إلى العهود والاتفاقيات الدولية التي تكفل حقوق المجتمع والمواطنين وقعت 171 دولة في سنة 2000 على إعلان الألفية الإنمائية الثالثة الذي أكد على وجوب تحرير المواطنين من الخوف، تأكيدا على العيش بأمن وسلام وتحريرهم من الفقر من خلال تأمين مجموعة من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية وحقهم في العيش بكرامة من خلال ضمان حقوقهم السياسية و المدنية والثقافية وأطلق إعلان الألفية "الحرب العالمية "على الفقر والعوز من خلال اعتماد ثمانية أهداف والتي تعرف بأهداف الألفية للتنمية[1].

تحديات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية :

في إطار المشاركة في رسم السياسات التنموية و تنفيذها و المطالبة بتصويبها عندما تدعو الحاجة لذلك فإنه تواجه المجتمع المدني مجموعة من الصعوبات والعراقيل والتي نحاول إبرازها فيما يلي :

- **التحديات الذاتية :**

- القدرات الذاتية والقدرة على صناعة الرواية ووضع الاستراتيجيات .
- معدلات التنمية والتمكين والموارد المتاحة .
- آليات الحكم الراشد داخل مؤسسات المجتمع المدني كالمحاسبة و المساءلة و الشفافية والتداول على السلطة وبناء التحالف و التعاون و التنسيق[2].

وبالتالي ولكي تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بمهامها بفعالية في عملية التنمية وتنمية القدرات الشبانية والنسوية والاستثمار في طاقات الشباب وعدم السماح بضياع الكثير من الطاقات والأموال والسعي لتحقيق النتائج المطلوبة وتوفير الأمان والرعاية والدعم من الميزانية العامة للدولة لبرامج المجتمع المدني وفق ضوابط مالية وعدالة في التوزيع والسعي للإكثار من مراكز البحوث والدراسات ومعاهد المسح الميداني والتدريب المنهجي المتواصل[3].

[1] السيد مصطفى ، المرجع السابق ، ص 52 – 53

[2] الجنحاني الحبيب و سيف الدين عبد الفتاح ، المجتمع المدني و العادة الفكرية ،دار الفكر المعاصر، لبنان ،2003،ص41 .

[3] عبد النور ناجي ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف ، العدد 05 ، 2007 ، ص 207 .

لكن النظرة للمجتمع المدني تكتسيها مجموعة من الشبهات التي لابد من توضيحها فالسلطة تنظر إليه بخوف و ريبة لاسيما لجهة مصادر التمويل التي قد تحصل عليها والأدوار التي تقوم بها.

التحديات الموضوعية :

1- الإطار القانوني الذي ينظم مختلف هيئات المجتمع المدني والآليات التي تضمن مشاركته الفاعلة و المؤثرة في صنع القرارات.

2- حداثة النظام الديمقراطي وعدم استكمال بناء المؤسسات الدستورية وصيغة التوافقات المرحلية في النظام السياسي .

3- عدم الاعتماد والاهتمام بمراكز البحوث والدراسات المستقبلية والاستشارية في صياغة القرارات وتحديد السياسات العامة للبالد بالإضافة إلى الجهد الحكومي الروتيني

4- المستويات المركزية ودور السلطات المحلية وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معه بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الاطلاع والقدرة على المساءلة و المحاسبة.

5- وجود فجوات قانونية نتيجة التحول من النظام الديكتاتوري الشمولي إلى النظام الديمقراطي وبلاء مجلس النواب في تشريع القوانين وتعديلها والمصادقة عليها .

6- عدم الاعتراف بضرورة مشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار مما يوفر كسب المساندة والتأييد الشعبي لمختلف القرارات وممارستها على أرض الواقع و النظرة الخاطئة للمجتمع المدني على أنه بديل للسلطة التنفيذية والتشريعية [1]، لأن المجتمع المدني ليس من الحكومة بل هو جزء من الدولة وهو وسيط بين الشعب والدولة لإيصال مختلف المطالب والاحتياجات ويبقى عمله مجرد عمل تطوعي لا أكثر.

لقد أصبح دور المجتمع المدني حلقة هامة و ضرورية بالنسبة لتقدم و تطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني أساسا لتكريس الديمقراطية الحقيقية من خلال المشاركة ة الرقابة، أما من الناحية التنموية فإن دوره يبرز من خلال المساهمة في تصور فعلي لأولويات التنمية في المجتمعات المحلية، كمت يبرز من

[1] عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف ، العدد 5 ، ص 108 .

خلال تحمل جزء من أعباء التنمية كالتعليم، الصحة، سد بعض الحاجيات من خلال المشاركة الشعبوية التطوعية، ولتفعيل هذت الدور لابد من توفر بعض الشروط منها:

- توفير الجو المناسب من خلال اعتبار منظمات المجتمع المدني شريك فعال في التنمية و ليس طرف صراع من وجهة نظر مسؤولي الجماعات المحلية .
- إضفاء الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني على عمل المجالس المحلية .
- لابد أن تكون قيادات المجتمع المدني واعية بضرورة التغيير و العمل الجدي، و تشكل القدوة و المثل لمنتسبي هذه المنظمات من أجل ترقية المجتمع المدني .
- توفير برامج تدريبية وتكوينية لقيادات المجتمع المدني تتعلق بكيفية ممارسة العمل التطوعي .
- مراقبة فعاليات هذه المنظمات ولو تطلب الأمر إقصاء تلك التي تتميز بالتسيب في ممارسة الدور المنوط بها .[1]

المطلب الثاني : منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر :

تمثل منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر مدخلا مهما في عملية التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والبشرية بل ويمكن القول أنها أصبحت تعتبر انتقالا مهما للوصول بالمجتمعات إلى مستوى الرفاهية، ويبدو ذلك جليا من خلال ما توليه من اهتمام كبير للمنتسبين إليها أي المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، كما يبدو أيضا من خلال ما تغطيه من أخطار و ما تموله من تأمينات اجتماعية كتأمين على المرض، التأمين على الأمومة، المنح العائلية، هادفة من وراء ذلك إلى مساعدتهم على العيش الكريم بمعنى تحسين ظروف حياتهم .

تعتبر الحماية الاجتماعية قديمة قدم الإنسانية وقد تطورت بالارتقاء المجتمعات بل وأصبحت من بين النظم التي لا يمكن الاستغناء عنها، لذلك تجلت الحاجة إليها بالنسبة للأفراد والمجتمعات أكثر من ذي قبل وأنها تستهدف بالدرجة الأولى مشكلات هؤلاء الأفراد والمخاطر التي قد يتعرضون إليها وتسعى جاهدة لضمان حياة كريمة ومستوى من العيش الآمن لهم .

[1] مهدي نزيه ، بن بريكة عبد الوهاب ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد الاقتصادي 36 ، ص 292 .

أهداف الحمايـــة الاجتماعيـــة :

يمكن القول بأن الحماية الاجتماعية تعد آلية جديدة للمحافظة على الموارد البشرية وتكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال وتحسين مستوى عيش الأفراد والأسر ودعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتمكن أهداف الحماية الاجتماعية فيما يلي :

- حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية حيث تهدف إلى تأمينهم ضد بعض الأخطار مثل الأمراض، الموت، البطالة، وحوادث العمل.
- المساهمة في إعادة توزيع الدخل الوطني، بمعنى الاقتطاع من دخل الفئة العاملة وتوزيعها على الفئة الغير قادرة على العمل.
- مساعدة و تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد .
- تخفيف المخاطر الاجتماعية وتوسيع الفرص أمام الفقراء و المعرضين للخطر .
- تعتبر الحماية الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية لتكريس مبدأ التلازم بين الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الإنسانية للتنمية [1].

أهم المخاطر التي تغطيها منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر :

1- التأمين على المرض :

نصت المادة 07 من القانون 11/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية على أن أداءات التأمين على المرض تشمل:

- الأداءات العينية: التكفل بمصاريف العناية الطبية والوقائية والعلاجية لصالح المؤمن له اجتماعيا وذوي حقوقه .[2]
- الأداءات النقدية: منح تعويضية يومية للعامل الأجير الذي يضطر إلى التوقف عن عمله بسبب المرض.

و نستخلص من هذا أن التأمين على المرض هو إما أن يكون في شكل التكفل بمصاريف العلاج الصحي أو تعويض أيام العطل المرضية عندما يتوقف العامل عن العمل.[3]

---

[1] ضيف لزهر ، الأشراف فطيمة الزهرة ، منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر بين نجاح الكيف و إخفاق الكم ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي – الجزائر، ص 13 .

[2] المادة 07 من القانون 11/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

[3] ضيف لزهر ، الأشراف فطيمة الزهرة ، مرجع سابق ، ص 14 .

2- التأمين على الأمومة :

نصت المادة 23 من الفصل الثاني من القانون 11/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية على أن أداءات التأمين على الولادة تشمل:

- الأداءات العينية: كفالة المصاريف المترتبة عن الحمل والوضع وتبعاته.
- الأداءات النقدية: منح تعويضية يومية للمرأة العاملة التي تضطر بسبب الولادة عن الانقطاع عن العمل.

وقد حددت المادة 29 من نفس القانون في القسم الثاني منه و المتعلق الأداءات النقدية بأن المؤمن لها شريطة أن تتوقف عن كل عمل مأجور أثناء فترة التعويض، تعويضة يومية لمدة (14) أسبوعا متتاليا، على أن تبدأ على الأقل (06) أسابيع منها قبل التاريخ المحتمل للولادة.

3- التأمين على حوادث العمل و الأمراض المهنية :

أقرت المادة 06 من الفصل الثالث من القانون 13/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية، على أنه يعتبر كحادث عمل كل حادث انجرت عنه إصابة بدنية ناتجة عن سبب مفاجئ وخارجي و طرأ في إطار علاقة العمل. و تفضي المادة 07 من نفس القانون ما يلي: يعتبر كحادث عمل الحادث الواقع أثناء :

- القيام خارج المؤسسة بمهمة ذات طابع استثنائي أو دائم طبقا لتعليمات المستخدم .
- ممارسة عهدة انتخابية أو بمناسبة ممارستها .
- مزاولة الدراسة بانتظام خارج ساعات العمل .

أما عن الأمراض المهنية فتقر المادة (63) من الباب الرابع من القانون 13/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية بأنه تعتبر كأمراض مهنية كل أعراض التسمم التعفن و الاعتلال التي تعزى إلى مصدر أو بتأهيل مهني خاص.[1]

4- التأمين على العجز :

يهدف التأمين على العجز إلى منح معاش للمؤمن له الذي يضطره العجز إلى الانقطاع عن عمله .

[1] المادة (63) من الباب الرابع من القانون 13/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

كما يعد في حالة عجز المؤمن له اجتماعيا الذي يعاني عجزا يخفض قدرته على العمل على العمل إلى النصف أو الربع و يجعله غير قادر على أن يحصل في أي مهنة على أجر يفوق نصف أجر منصب أحد العمال من نفس الفئة في المهنة التي كان يمارسها، سواء :

- عند تاريخ العلاج الذي تلاقاه .
- عند تاريخ المعاينة الطبية للحادث .

ويصنف العجز من أجل تحضير مبلغ المعاش إلى ثلاثة أصناف :

- الصنف الأول : عاجز مازال قادرا على ممارسة نشاط مأجور .
- الصنف الثاني : عاجز يتعذر عليه إطلاقا القيام بأي نشاط مأجور .
- الصنف الثالث : عاجز يتعذر عليه إطلاقا القيام بأي نشاط مأجور ، و يحتاج إلى مساعدة غيره .[1]

5- المنح العائلية :

وهي منحة تقدم للمؤمن المتزوج و يكون له أولاد لا تزيد أعمارهم عن 17 سنة وقد تمدد هذه المدة إلى غاية 21 سنة في حالة مواصلة الدراسة الجامعية.

لقد اتخذت منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر جملة من التدابير التي تعلقت أساسا بتحسين الخدمة العمومية المقدمة للمؤمن لهم اجتماعيا و التي كان من بينها تحسين ظروف الاستقبال وتسهيل الحصول على أداءاتهم، قصد الاستجابة إلى تطلعات المواطنين، وتوظيف تكنولوجية الاتصالات الحديثة قصد تسريع الخدمات وتوفير عناء تنقل المنتسبين إليها، وكل ذلك تجسد بموجب إطلاق هذه المنظومة لبرامج إصلاحية عديدة كان من أبرزها تحسين نوعية الأداءات إلا أن هذه الإصلاحات لم تلمس الجانب الكمي المادي لأداءاتها، إذ نجد أن نسب التعويض في مختلف التأمينات الاجتماعية ولاسيما التأمين على المرض و المنح العائلية منها لازالت تسير تبعا لما نص عليه قانون الضمان الاجتماعي منذ صدوره بشكله المستقل بتاريخ 02 جويلية 1983، وهذا رغم ما طرأ على الأفراد والمجتمعات من تغيرات وتطورات مست العديد من جوانب الحياة و كذا مختلف القوانين المكرسة في الجزائر، ولذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة مراجعة مبالغ هذه الأداءات التي يستفيد منها كافة المواطنين المنتمين إلى هذه المنظومة بالنظر

[1] ضيف لزهر ، الأشراف فطيمة الزهرة ، مرجع سابق ، ص 16 .

إلى عدة اعتبارات مالية واقتصادية و اجتماعية خصوصا ما تعلق منها بالزيادات التي تمس أسعار العديد من المنتجات في بلادنا من حين لآخر .

المطلب الثالث : الاهتمام بتنمية مناطق الظل .

لم يكن مصطلح مناطق الظل متداولا بكثرة في السابق، وقد ظهر بشكل بارز خلال مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 فيفري 2020 ، أين تم عرض تحقيقا بعنوان "معاناة مناطق الظل" من إنجاز التلفزيون الجزائري بطلب من الرئيس تبون عبد المجيد، والذي أظهر المعاناة التي يعيشها قاطنو المناطق المعزولة والتي عبر عنها بمصطلح "مناطق الظل".

وبعد خطاب رئيس الجمهورية في اجتماع الحكومة- الولاة - ، أصبح مصطلحا سياسيا، اجتماعيا و اقتصاديا متداولا يستخدم على نطاق واسع ويعبر عن بؤر التخلف في أنحاء الوطن و يقصد به تلك المناطق المعزولة والنائية والمهمشة والمحرومة التنمية. [1]

تعريف مناطق الظل : لكونه مصطلح جديد لم تعط له تعريفات كثيرة ومن أهمها :

- مناطق الظل هي المناطق النائية والمعزولة والجبلية والمناطق المحيطة بالمدن [2].
- هي المناطق البعيدة والمعزولة التي تعاني من حالة هشاشة حيث يشهد سكانها ظروفا معيشية صعبة ومزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية و أبسط ضروريات الحياة كالماء والكهرباء والغاز والمدارس وفرص العمل...إلخ.[3]
- هي كل مظاهر البؤس التي تعيشها المناطق النائية البعيدة عن مراكز الحياة و تفتقد لأدنى شروط الحياة ويصعب الوصول إليها في غياب طرق ومسالك إلى جانب انعدام الكهرباء والغاز، المياه الشروب والتغطية الصحية [4].
- يقصد بها المناطق النائية، كما تسمى أيضا بالمناطق الفقيرة التي مازال يلفها الظل الذي لم ينقشع عنها بسبب حرمانها من حقها في التنمية المحلية، مما أدى إلى خلق مناطق جغرافية ذات كثافة سكانية معتبرة لا تتوفر على المرافق الضرورية وعلى متطلبات

[1] موسى بن فردي ، موقع جريدة الحوار ، www.elhiwardz.com/opinion ، تم الاطلاع يوم 27 أوت 2022 .
[2] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، التعليمة رقم 853 المؤرخة في 26 فيفري 2020 .
[3] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، التعليمة رقم 10881 المؤرخة في 05 أوت 2020 .
[4] موقع الإذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz/news/ar/article ، تاريخ الاطلاع 27 أوت 2022 .

الحياة اليومية، مما خلف تداعيات قاسية على سكان تلك الفضاءات البشرية و أصبحت تحتاج فعلا أن تكون محل تكفل حقيقي لاستدراك مسار التأخر الذي لحق بها [1].

- كما تتميز مناطق الظل بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سهبية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو المناطق في الحدود بين الولايات.

وتعتبر هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية والمسالك الريفية، الربط بشبكات الكهرباء الريفية والغاز الطبيعي، نقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب، وفي الجانب التعليمي و الصحي فعدم وجود مدارس ومرافق صحية نهائيا أو موجودة ولكنها مغلقة، وفي حالة وجودها فهي غير مجهزة و تقدم خدمات سيئة وغير كافية، كل هذه المعطيات أدت إلى غياب عدالة الإقليم و خلل واضح في التوازن الإقليمي [2] .

الإجراءات المتخذة من طرف السلطات بخصوص مناطق الظل :

تم إسداء تعليمات من طرف رئيس الجمهورية بخصوص مناطق الظل بهدف تدارك النقائص والتكفل الأمثل لمتطلبات واحتياجات المواطنين القاطنين بمناطق الظل وخلق توازن بين جميع مناطق الولايات تمثلت فيما يلي :

- إحصاء مناطق الظل على مستوى جميع بلديات الولايات.
- تدوين جميع النقائص و الاحتياجات المسجلة من حيث الخدمات الأساسية كغاز المدينة، الكهرباء، شبكة الطرقات، مختلف شبكات المياه، قنوات الصرف الصحي، الإطعام المدرسي والنقل بهذه المناطق مع تقديم التقييم المالي وإعداد البطاقات التقنية المفصلة الخاصة بكل عملية مسجلة .
- تشكيل لجنة ولائية مهمتها تحديد مناطق الظل على مستوى إقليم الولاية، ووضع برنامج استعجالي يضمن التكفل الأمثل بالاحتياجات الأساسية لسكان هذه المناطق، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المشتركة المشكلة من أجل الإشراف على تنفيذ عملية تحديد مناطق الظل، وتنفيذ البرنامج الاستعجالي الخاص بها، كما تقوم اللجنة الولائية بإنشاء لجان على مستوى الدوائر تتكفل بتنفيذ العمليات الخاصة بمناطق الظل.

[1] جمال اوكيلي ، موقع جريدة الشعب www.echaab.com ، تاريخ الاطلاع 27 أوت 2022 .
[2] موسى بن فردي ، مرجع سبق ذكره .

- إنشاء خلية تقنية متكونة من إطارات تقنية من مختلف الهيئات و المديريات على مستوى الولاية [1] .

المجهودات المبذولة في إطار التكفل بمناطق الظل :

قرّرت السلطة وفق ذلك التّشخيص، توجيه الاهتمام إلى تلك المناطق بإحصاء الاحتياجات، ملاحظة النّقائص وتوفير المال اللازم لتجسيد معادلة رفع الغبن. ولكن هل تكفي تلك القرارات، أم أنّ العمل يجب أن يتوجّه إلى ما هو أكبر بالإعلان عن فشل نموذج بناء الدولة والاقتصاد الذي تمّ إتّباعه منذ الاستقلال، ووجوب توفّر توافق وطني يشمل كلّ الجزائر وفئات المجتمع فيها، للاعتراف بالواقع، ثم تخطيط توافقي لمشروع إعادة البناء، وعلى الأصعدة كافة، بعيدا عن سياسات الترقيع التي لم تفد في شيء، ولن تكون الرافعة للغبن الذي عايشته وتعيشه تلك المناطق وبقية فئات الجزائريين .

كما تشكو بلادنا من خلل واضح في عدالة الإقليم، حيث كشف الحصاء الشامل لمناطق الظل عددا كبيرا من المناطق البعيدة و المعزولة خصصت لها برامج استثمار استعجالية بهدف إحداث تغييرات ملموسة تسمح بضمان حياة كريمة وعادلة للسكان القاطنين بهذه المناطق، وتقليص فوارق التنمية بين مناطق البالد وذلك من خلال :

- تعميم الربط بالكهرباء والغاز والماء الشروب.
- فك العزلة عن السكان بالمناطق البعيدة والجبلية والمعزولة.
- تحسين وتوفير الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم و الشباب.
- تنويع القدرات الاقتصادية للمناطق المعزولة بهدف خلق فرص العمل .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية ، استعانت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتطبيقات تكنولوجية تسمح لها بالمتابعة عن بعد لكل عمليات التكفل بمناطق الظل من خلال نقاط الارتكاز حيث توفر هذه التطبيقات صور مباشرة و حصيلة يومية عن كل ما تم إنجازه في إطار البرنامج الاستعجالي، والتي كان لها الأثر الإيجابي في جعلها أكثر

[1] وردة حدوش ، سامي بسة ، ماهية مناطق الظل و قراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2021 ، ص 13 .

جاذبية للسكان مما حد من النزوح الريفي نحو المدن كما أدى إلى الهجرة العكسية من المناطق الحضرية نحو الريف مما سيؤدي حتما إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن، كما أن هذه الإجراءات ستجعل مناطق الظل ذات ديناميكية وحركية في العملية الاقتصادية إضافة إلى إحداث تجمعات و نقاط حياة جديدة اجتماعيا واقتصاديا على مستوى مناطق الظل.

وبالرغم من كل هذه المبادرات المتخذة ، ألا أن عددا كبيرا من المشاريع التنموية بمناطق الظل تواجه عراقيل في تنفيذها، هذاما يستدعي مقاربة جديدة في تسيير هذه المناطق وفقا لآليات جديدة تعمل على التقدم نحو الأمام مبنية على قواعد واضحة تساير المشاريع ميدانيا من أجل تقليص عدد مناطق الظل إلى أقصى درجة. الأمر الذي دفعنا لتقديم بعض التوصيات منها:

- تبسيط إجراءات إبرام عمليات المشاريع الخاصة بمناطق الظل .
- السهر على المتابعة الدقيقة لمدى تقدم المشاريع ورفع العراقيل التي تواجهها بهدف احترام الآجال المحددة .
- تعزيز مشاركة المواطنين في عملية تحديد المشاريع ذات الأولوية و الإجراءات التي سيتم تنفيذها .
- يتوجب النهوض بالقطاعات الراكدة كالفلاحة و السياحة و إدماجها في عملية النمو [1].

[1] وردة حدوش ، سامي بسة ، مرجع سابق ، ص 17 .

خاتمـــــــة

خاتمـــــــــة :

من خلال دراسة موضوع التنمية الإقليمية المتوازنة في الجزائر، دراسة في الأبعاد والأسس، اتضح لنا جليا أنه قصد الوصول إلى تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، عمدت الجزائر إلى استخدام مجموعة من الوسائل والآليات التي تعتبر إطارا عاما لمواكبة متطلبات الظروف الداخلية والخارجية الداعية إلى حتمية إشراك الجماعات الإقليمية في عملية التنمية، فقد توصلت هذه الدراسة إلى تحديد المدى الذي استطاعت هذه الوحدات الإدارية اللامركزية الوصول إليه في تحقيق أبعاد وأهداف هذه السياسة التنموية المنتهجة منذ تبني الجزائر لمبدأ الاستدامة ضمن مخططاتها وبرامجها التنموية ومن خلال منظومتها القانونية والمؤسساتية المعتمدة.

مكنت هذه الدراسة من الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع و عن جميع الأسئلة الفرعية عنها، وخلصنا إلى نتيجة عامة مفادها أن الجزائر و منذ الاستقلال لـم تصل بعد إلى ما كان مرغوبا فيه ومخططا له، سواء في مجال التنمية الإقليمية بمفهومها التقليدي أو في مجال التنمية الإقليمية المتوازنة بمفهومها الحديث، فرغم كل الإمكانيات و الثروات التي تزخر بها الجزائر، وكل الجهود المبذولة من طرف الحكومة و القوانين العديدة والمؤسسات والهيئات المنشأة من أجل تجسيد أهداف التنمية الإقليمية المتوازنة إلا أن الوضع لم يرق إلى ما تطمح إليه الدولة من جهة و آمال المواطنين من جهة أخرى .

على هذا الأساس توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- المجالس المحلية المنتخبة لا تملك سلطة إصدار قرارات تكون ملزمة للأجهزة التنفيذية، بل كل ما تملكه هو إصدار توصيات أو اقتراحات للأجهزة التنفيذية، وبالتالي لا تستطيع مراقبتها و محاسبتها .
- تعاني المجالس المحلية المنتخبة من قلة مواردها المادية وقد أدى هذا الوضع إلى اللجوء إلى موارد التمويل الخارجي مما يقلص من درجة استقلاليتها المالية و يجبرها على اللجوء بصفة شبه آلية إلى السلطات المركزية ، بالإضافة إلى المشاكل التنظيمية والتسييرية و تواضع قدراتها الفنية و الإدارية .

- يحوز المجلس الشعبي الولائي على سلطة تداول سيادية في جميع ميادين و أبعاد التنمية فهو يلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية المحلية الإقليمية على مستوى الولاية حيث يتولى مهمة المبادرة بالمشاريع التنموية مثل: تهيئة الإقليم، ترقية الفلاحة، الري والغابات، إنجاز و ترقية السكن بمختلف صيغه، مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة الموجودة على مستوى مناطق الظل، ورغم وأن المشرع خول له حق المبادرة بالمشاريع التي يراها ضرورية، وملبية للخصوصيات المتزايدة و جعله سلطة التداول الوحيدة على مستوى الولاية، إلا أنه لا يتمتع بصلاحيات الولاية كما أنه لا يملك سلطة تنفيذ مداولاته فضلا عن أن مجالات الرقابة الممنوحة له تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق التوازن بين هيئتي الولاية (المجلس الشعبي الولائي و الوالـــــي).

بناء على ما تقدم و في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- منح المجالس الشعبية المحلية سلطات أوسع تعينها على أداء دورها المنوط بها من خلال إعطاء السلطات بعض الصلاحيات في صنع القرار التنموي المحلي والتخفيف من حدة الوصاية الإدارية عليها بالشكل الذي يحررها أكثر في إدارتها للشؤون المحلية والتنموية، ومنحها السلطة الرقابية على الهيئات التنفيذية.
- وضع آليات وتدابير فعالة تؤسس على مبادئ التكامل والتضامن والتنسيق بين الجماعات الإقليمية وتنظيمات المجتمع المدني وعدم اقتصار المشاركة على الانتخاب فقط .
- تزويد المجالس المحلية المنتخبة بتقنيات اتصال متطورة و التكنولوجيات الحديثة و هذا من خلال ربط المجالس بمراكز المعلومات والإحصائيات ودعم التواصل بينها وبين الإدارات الحكومية المركزية و هذا من شأنه إتاحة فرص للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني للتواصل مع المجالس الشعبية المحلية والانفتاح عليها، وتمكين هذه المجالس من تقديم الخدمات العمومية للمواطنين بفعالية أكبر وبأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة .
- تفعيل مبدأ العدالة في توزيع المشاريع التنموية عبر مختلف المناطق والأقاليم المعزولة والتي تحتاج إلى تنمية إقليمية فعالة .

قـائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

- عبد المجيد ابرهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ، عمان ، مؤسسة الوراق ،2000 .
- علي محمد ذياب، المدخل و المنهج في الدراسات الجغرافية البشرية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26 ، العدد الثالث و الرابع ، 2010 .
- محمد عبيدات ، محمد أبو ناصر و أخرون ، منهجية البحث العلمي ، عمان ، دار وائل للنشر، 1999 .
- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنميةّ دراسة في اجتماعيات العلم الحديث، ط1، الإسكندرية (مصر)،دار المعرفة الجامعية، ، 1996 م.
- يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية، ط1 ،بيروت (لبنان)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثالث1985م.
- سعيدي الشيخ، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، مكتبة الرشاد للمباعة والنشر والتوزيع،ّس رسالة دكتوراه، جامعة " الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2007.
- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر "بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع"، ط1،الجزائر،دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ، 2014.
- سليمان الريشاي، "التنمية الاجتماعية "دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"،ط1 ،الإسكندرية (مصر)،المكتب الجامعي الحديث، 1993م.
- محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط2 ،القاهرة(مصر)، دار الفجر، 2000م.
- مدحت محمد أبو النصر،إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.
- جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988 .
- عبد الرحمان تمام أبو كريشة ،علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003 .
- محمد شفيق، البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 1998.
- محمد الصغير بعلي ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم ، الجزائر، 2004 .
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007 .
- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع ، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014 .
- منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2001.
- خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية ، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن ، 1985 .

- سامية محمد جابر و أخرون، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000 .
- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010 .
- علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002 .
- محمد دلف احمد الديلمي، محمد جواد عباس شبع، التخطيط والتنمية الإقليمية أسس نظرية ودراسات تطبيقية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2017.
- بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2015 .
- عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .
- د . حمودي محمد، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية على مستوى الجماعات الإقليمية في الجزائر، العدد 12 ، جوان 2019.
- الجنحاني الحبيب و سيف الدين عبد الفتاح، المجتمع المدني والعادة الفكرية ،دار الفكر المعاصر، لبنان ،2003.
- ضيف لزهر، الأشراف فطيمة الزهرة ، منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر بين نجاح الكيف و إخفاق الكم ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي – الجزائر.
- بونوة شعيب وفاطمة الزهراء عراب، انعكاسات دور الحكومة في تهيئة المناخ الاستثمار على واقع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، في: revene d'etudes sur les institutions et le développent. N03, septembre 2016,
- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ، الكتاب رقم 01 ، جانفي 2008 .
- شلال رضا ، بن سالم احمد عبد الرحمان، حاشي محمد الأمين، مكانة وسيط الجمهورية في النظام المؤسساتي الجزائري، مجلة القانون والتنمية، جامعة طاهر محمد ، بشار، الجزائر، مجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2020.

المجلات العلمية :

- باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10 ،2017 .
- عبد المجيد برابح، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون، الجزائر، العدد1، أفريل 2011.
- عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، العدد 16 ، جانفي 2016 .
- د. فراس ثامر حمودي، د. مهيب كامل فليح، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 20، 2009.
- ظريفي نادية ، حاج جاب الله أمال، الآليات القانونية و المؤسساتية لترقية العلاقة بين الإدارة و المواطن في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 1، مارس 2019 .

- فريدة مزياني ، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، ورقة بحثية في الملتقى الدولي الخامس حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية، جامعة بسكرة ، ماي 2009 .
- عبد الله غانم و بيبي وليد ، تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحكومة المحلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية المحلية، ع 3 ، ديسمبر 2015 .
- نبيلة بن يوسف ، البلدية بين دعم الدولة و مطلب خلق الثروة ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، تم تصفح المقال في 25 أوت 2022 على الرابط التالي: . www maspolitiques . com / ar / index . p 1
- عبد النور ناجي ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة سطيف ، العدد 05 ، 2007 .
- مهدي نزيه ، بن بريكة عبد الوهاب ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد الاقتصادي 36 .
- وردة حدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 5 ، العدد 1 ، 2021 .
- إيمان حيولة، وردة موساوي، مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية ، المجلة الجزائرية للموارد البشرية ، المجلد 5 ،العدد02،2020 .
- صالح الصالحي، أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي " الإشكالية ة أفاق التنمية ، القاهرة ، 2004 .

الرسائل الجامعية :

- بن حراث حياة ، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقائد، تلمسان ، 2012 /2013 .
- السيد مصطفى، مفهوم المجتمع المدني و التحولات المدنية ودراسات العلوم السياسية ،سلسلة بحوث سياسية ،القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،افريل 1995.
- حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2012 .
- فتيحة كرمية ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل ، دراسة حالة بلدية برج بوعريريج ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الطور الثاني في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 2021/2020 .
- شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010 / 2011 .

الجرائد الرسمية :

- المرسوم الرئاسي 113/96 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1416 الموافق لـ 23 مارس 1996 ، يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية ، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 20 لسنة 1996 .
- المرسوم الرئاسي رقم 170/99 المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1420 الموافق لـ 02 أوت 1999 ، يتضمن إلغاء مؤسسة وسيط الجمهورية ، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 52 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1420 الموافق لـ ' أوت 1999 .
- المرسوم الرئاسي رقم 47/02 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1422 الموافق لـ 16 جانفي 2002، يتضمن الموافقة على النظام الداخلي للجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان و حمايتها، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 5، المؤرخ في 20 جانفي 2002
- قانون رقم 16/ 13 المؤرخ في 3 نوفمبر 2016، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكيفية تعيين أعضاءه والقواعد المتعلقة بتنظيمه و سيره ، الجريدة الرسمة عدد 65 المؤرخ في 6 نوفمبر 2016 .
- المرسوم الرئاسي رقم 45/20 المؤرخ في 21 جمادى الثانية 1441 الموافق لـ 15 فيفري 2020 ، يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية ، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 9 المؤرخ في 16 فيفري 2020
- القانون 11/ 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد 37 الصادر في 03 جويلية 2011 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية العدد 6 الصادرة في 25 جانفي 2004 .
- القانون 11/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- القانون 13/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، التعليمة رقم 853 المؤرخة في 26 فيفري 2020 .
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، التعليمة رقم 10881 المؤرخة في 05 أوت 2020.

الملتقيات الدولية و الوطنية :

- مؤذن اعمر، السياحة كأداة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة (حالة الجزائر)، الملتقى الوطني الأول، آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2013 / 2014 .

المواقع الإلكترونية :

- ويبيكيديا ، الموسوعة الحرة ، تاريخ الاطلاع 16 أوت 2022 .
- موقع د. محمد مشخص، مفاهيم ونظريات التنمية الإقليمية والمحلية، تم التصفح يوم 23 أوت 2022.

-1 mediateur@el-mouradia.dz ، تم تصفح الموقف بتاريخ 22 أوت 2022
- سليمان ولد حامدون ، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية ، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن ، تاريخ الاطلاع 23 أوت 2022 .
- زهية شين ، محدودية الصلاحيات تعرقل تجسيد توصيات الحكومة و الولاة ، تم تصفح المقال يوم 25 أوت 2022 ، على الرابط التالي . https : bit . ly/ 2 LNITGC .
- موسى بن فردي ، موقع جريدة الحوار ، www.elhiwardz.com/opinion ، تم الاطلاع يوم 27 أوت 2022 .
- موقع الإذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz/news/ar/article ، تاريخ الاطلاع 27 أوت 2022 .
- جمال اوكيلي ، موقع جريدة الشعب www.echaab.com ، تاريخ الاطلاع 27 أوت 2022 .
- http://www.moncoman.gov.om/arabic/HRD-strategyAsp، استراتيجية تنمية الموارد البشرية .

فهرس المحتويـــات :

إهـــــــداء

شكـــر و عرفـــان

مقدمـــــــة	أ - ز
أهمية الموضوع	ج
مبررات اختيار الموضوع	ج
أدبيات الدراسة	د
إشكالية الدراســة	د
حدود المشكلة	هـ
فرضيات الدراسة	هـ
منهجية الدراسة	و
محاور الدراسة	و
تحديد المصطلحات	ز
صعوبات الدراسة	ز
الفصل الأول : التنمية الإقليمية – الأبعاد و الأسس -	
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية الإقليمية	01
المطلب الأول : تعريف التنمية و عوامل نشأتها	01
المطلب الثاني : الإقليم و الإقليمية	08
المطلب الثالث : التنمية الإقليمية ومتطلباتهـــا	12
المبحث الثاني : أبعاد و أسس التنمية الإقليمية	18
المطلب الأول : أبعاد التنمية الإقليمية	18
المطلب الثاني : أسس التنمية الإقليمية	20
المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتنمية الإقليمية	23

الفصل الثاني : التنمية الإقليمية المتوازنة في ظل الأليات الجديدة للدولة الجزائرية	
المبحث الأول : الأليات السياسية	38
المطلب الأول : اعتماد مفهوم الوساطة الجمهورية	38
المطلب الثاني : الديمقراطية التشاركية	40
المطلب الثالث : أثر اللامركزية على التنمية الإقليمية	45
المبحث الثاني : الأليات الاقتصادية	49
المطلب الأول : التنمية السياحية كأداة لتحقيق التنمية الإقليمية	49
المطلب الثاني : الاهتمام بدعم الاستثمار المحلي	51
المطلب الثالث : الاهتمام بدعم المقاولاتية	56
المبحث الثالث : الأليات الاجتماعية	60
المطلب الأول : دور المجتمع المدني في النهوض بعملية التنمية	60
المطلب الثاني : منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر	63
المطلب الثالث : الاهتمام بتنمية مناطق الظل	67
خاتمـــــــة	72
قائمة المراجع	75
الفهـــــــرس	